الاستغناء
في نظم ألفية ابن مالك

إعداد

د/ عبدالعزيز عياد عبدالعاطي

مدرس اللغويات بكلية اللغة العربية

جامعة الأزهر فرع الزقازيق

الاستغناء في نظم ألفية ابن مالك.

عبدالعزيز عياد عبدالعاطي محمد

قسم اللغويات بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر فرع الزقازيق، مصر.

الإيميل: abdulazizmohammed182.el@azhar.edu.eg

الملخص:

تمتاز ألفية ابن مالك بجودة النظم وحسن العبارة وعذوبة الألفاظ وبراعة العرض والتمثيل، فبعدت عن التطويل الممل، والإيجاز المخل، حتى إنك لتجد ابن مالك يجتزئ بأدنى إشارة، ويستغني بأقل عبارة، ويكتفي بالمثال عن كثير من القيود والأحكام والشروط.

وقد قام البحث بجمع المواضع التي استغنى فيها ابن مالك بالشيء عن غيره تعريفا أو قيدا أو ضابطا أو شرطا أو غير ذلك.

وظاهرة الاستغناء هذه لها حضور قوي في نظمه، وقف البحث على أكثر من ثلاثين موضعا منها، وقد نبه كثير من الشراح عليها كالمرادي والشاطبي والأشموني فضلا عن أصحاب الحواشي كابن الحاج والشيخ يس والصبان.

وسميته: (الاستغناء في نظم ألفية ابن مالك) ورتبت مادة البحث بترتيب أبيت الألفية.

وقد وجدت فيه أن ابن مالك استخدم الاستغناء بصور متعددة منها: الاستغناء بالقيد عن غيره من القيود، والاستغناء بالشرط عن غيره من الشروط، والاستغناء بالتعريف عن غيره من الحدود، وبالشيء عما يشبهه، وبما ذكره في فصل سابق عن إعادته ثانيا.

وأكثر من الاستغناء بالمثال فقد كانت الأمثلة مستندا قويا يعتمد عليه ابن مالك في تتميم التعريفات والشروط والقيود والأحكام.

وأجابت هذه الظاهرة عن كثير من الاعتراضات التي وجهت لابن مالك في

الألفية.

كم أن البحث لم يسلم لكل موضع ادعى فيه الاستغناء في الألفية، بل أجاب عن مواضع ادعي فيها الاستغناء بإجابات وافية.

الكلمات المفتاحية: الاستغناء في الألفية – ألفية ابن مالك – الألفية – ابن مالك – الاكتفاء في الألفية – الاحتراز في الألفية

Dispensing in the systems of the millennium of Ibn Malik.

abdulaziz ayyad abdulati mohammed
Email: abdulazizmohammed182.el@azhar.edu.eg

Abstract:
Ibn Malik's Alfiyyah is distinguished by the quality of its rhyme، its good expression، the sweetness of its words، and the skill of its presentation and acting. It avoids boring lengthiness and obscene abbreviation، so much so that you find Ibn Malik shunning the slightest reference، dispensing with the least phrase، and contenting himself with examples rather than many of the restrictions، terms، and conditions.
The research collected the places in which Ibn Malik dispensed with something other than anything else by definition، restriction، control، condition، or other things.
This phenomenon of dispensation has a strong presence in his systems. Research has focused on more than thirty places of it، and many commentators have drawn attention to it، such as Al-Muradi، Al-Shatibi، and Al-Ashmouni، as well as the authors of footnotes، such as Ibn Al-Hajj، Sheikh Yasin، and Al-Sabban.
I called it: (Dispensation in the Millennium Verses of Ibn Malik) and the research material was arranged in the order of the millennium verses.
I found in it that Ibn Malik used dispensation in multiple forms، including: dispensing with restriction from other restrictions، dispensing with condition from other conditions، dispensing with definition from other limits، and with something similar to it، and as he mentioned in a previous chapter about repeating it again.
More than dispensing with examples، examples were a strong document upon which Ibn Malik relied to

complete definitions، terms، restrictions and provisions.
This phenomenon answered many of the objections directed at Ibn Malik in the Millennium.
How much the research did not address every place in which dispensation was claimed in the millennium، but rather it answered places in which dispensation was claimed with comprehensive answers.
key words: dispensation in the millennium - the millennium of Ibn Malik - the millennium - Ibn Malik - sufficiency in the millennium - precaution in the millennium

مقدمة البحث

الحمد لله رب العالمين، وصلّ اللهم وسلّم وزِدْ وبارك على خَيْرِ الأنبياء، وأبرِ الأصْفياءِ، وخاتم الأنبياء سيدِنَا مُحَمّدٍ ﷺ، أما بعدُ:

فلا يخفى على الدارسين أهمية ألفية ابن مالك في الدراسات النحوية، لما تميزت به من جودة النظم، وسهولة العبارة، وعذوبة الألفاظ، وحسن الترتيب، وبراعة العرض والتمثيل، وقلة الخلاف، تشبه أصلها الكافية الشافية التي قال فيها ابن مالك:

وَهَذِهِ أُرْجُوزَةٌ مُسْتَوْفِيَه عَنْ أَكْثَرِ الْمُصَنّفَاتِ مُغْنِيَه

تَكُونُ لِلْمُبْتَدِئِينَ تَبْصِرَه وَتظْفَرُ الّذِي انْتَهَى بِالتّذْكِرَه

حتى أصبحت مقصدا بل وغاية لكل دارس لعلم النحو، ولذا نجد اهتمام العلماء بها قديما وحديثا، ما بين شارح لها، ومعلق عليها، ومختصر لأبوابها، وناثر لمضمونها، حتى كثُرتْ عليها المؤلفات بأنواعها.

وابن مالك في نظمه للألفية امتاز بالبعد عن الإيجاز المخل أو التطويل الممل، فكان لا يكرر لفظا إلا لمعنى جديد، وكان يجتزئ بأدنى إشارة، ويستغني بأقل عبارة، ويكتفي بالمثال عن ذكر كثير من القيود والشروط.

فكثيرا ما يتمم الحكم بالتمثيل كما قال المرادي: "قد فهم من استقراء هذا النظم أنه قد يتمم الحكم بالتمثيل"(١).

وكان يترك "الاحتراز في العبارة اتكالا على فهم المعنى"(٢). وكان

(١) توضيح المقاصد (١/ ٤٥٧).

(٢) المقاصد الشافية (٨/ ٤٩٠).

يستغني بما ذكره في باب عن إعادته في غيره، فهذه عادة ابن مالك في نظمه كما قال الشاطبي:

"عادته أن يعطى القيود والأحكام بالأمثلة، وهو كثير في كلامه"[١].

وعندما زعم بعض الشراح حشوا في نظمه وتكررا في بعض أبياته كالذي في قوله:

فَمَا أُبِيحَ افْعَلْ، وَدَعْ مَا لَمْ يُبَح[٢]

أجاب الشاطبي –رحمه الله– بأن هذا «تكررٍ يأباه نظمُه المبنيُّ على عدم الحشو؛ إذ كان فيه يجتزئُ بأدنى إشارة، وبالمفهوم، وبالإحالةِ على المثال في فهم القواعد، والموانع، والشروط والشُّحّ بالعبارة حتى يرتكبَ كثيرًا من الحذف الاضطراريّ ...، فكيف يأتي بشطْرٍ لا معنى له»[٣].

وقال في موضع آخر: "وهكذا عادته في هذا النظم فأعطه حظا من نظرك، فإن فيه دفائن قلما يتنبه لها إلا من أعطاه حقه في التفتيش والبحث والله المستعان"[٤].

ومن أجل ذلك رأيت أن أجمع هذه المواطن التي استغنى فيها ابن مالك بالأمثلة عن الشروط، واكتفى فيها عن كثير من التعريفات أو القيود أو الضوابط بمثال أو بيت أو كلمة أو غير ذلك.

فجمعتها من كلام الشراح وأصحاب الحواشي، وسميته: (الاستغناء في نظم ألفية ابن مالك).

---

(١) المقاصد الشافية (١/ ٣٧).

(٢) ألفية ابن مالك (ص١٧٧).

(٣)المقاصد الشافية (١٠٥/٣: ١٠٦).

(٤) السابق (١/ ٥٩٣).

ولم أقف على من جمع هذا الدرس في ألفية ابن مالك على أهميته، فهو بحث مهم لفهم دقائق الألفية، ولرد كثير من الاعتراضات التي اعترض بها على ابن مالك.

وقد سقت مادة البحث مرتبة بترتيب الألفية، فذكرت البيت محل الدراسة مرقما برقمه في الألفية وذكرت شرحه إجمالا، وما وقع فيه من الاستغناء، أو ادعي أن غيره يغني عنه، وذكرت من نصوص العلماء ما يؤكد لنا صحة ما ذهبت إليه من القول بالاستغناء أو عدمه.

وناقشت بعض المواضع التي ادعي فيها الاستغناء وبينت أن ادعاء الاستغناء فيها لا يصح.

وذيلت البحث بخاتمة ذكرت فيها أبرز النتائج التي توصلت إليها.

وأخيرا ثبت المصادر المراجع وفهرس المحتويات.

والله أسأل أن ينفع بهذا العمل، ويغفر ما وقع فيه من زلل، وأن يجبر الخلل، ويجعله ذخرا لنا يوم أن نلقاه.

الاستغناء في تعريف الكلام

بالمثال أو بالإفادة

٨- كَلامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كـ(اسْتَقِمْ) ... وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِمْ

يعرف ابن مالك الكلام بأنه ما توافر فيه شيئان: اللفظ والإفادة[١].

وعادة النحاة أن يعرّفوا الكلام بأنه ما توافر فيه أربعة أشياء: اللفظ والتركيب، والإفادة والوضع[٢].

ومرادهم باللفظ: الصوت المتضمن بعض حروف الهجاء؛ ليخرج الخط[٣].

وبالمفيد: ما أفاد معنى تاما يحسن السكوت عليه[٤].

وبالتركيب: ما تكون من كلمتين فأكثر أسندت إحداهما إلى الأخرى[٥].

وبالوضع: أي قصد الإفادة؛ ليخرج كلام النائم والمجنون ومَن في حكمهما، أو وضع العرب؛ ليخرج الكلام الأعجمي[٦].

وابن مالك لم يذكر من هذه القيود الأربعة إلا اللفظ والإفادة، فلم يذكر

---

(١)ينظر: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (١/ ٧٧).

(٢) ينظر: المقدمة الجزولية في النحو (ص: ٣)، والآجرومية (ص: ٥)، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (١/ ٣٨)، والمقاصد الشافية (١/ ٣٣).

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٤)، وشرح قطر الندى وبل الصدى (ص: ٤٣)، وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (١/ ٧٧).

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية (١/ ١٥٧)، وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (١/ ٧٧)

(٥) ينظر: أمالي ابن الحاجب (١/ ٣٣٨)

(٦) ينظر: المقاصد الشافية (١/ ٣٦-٣٧)

قيدي التركيب والوضع.

فأما قيد التركيب فلم يذكره لأحد شيئين:

الأول: **استغناء عنه بالإفادة**؛ لأنها تستلزمه(١)، هذا إن أراد بالمفيد في النظم "المعنى الأخص المصطلح عليه، وهي الفائدة التي يحسن السكوت عليها، ولا تكون هذه الفائدة إلا تركيبية"(٢).

وهذا المعنى هو ما صرح به ابن مالك في الكافية الشافية وشرحها حيث قال:

قولٌ مفيدٌ طلبًا أو خَبَرا ... هو الكلامُ، كـ(استَمِعْ) و(سَتَرَى)

فقال في الشرح: "الكلام عند النحويين: عبارة عن كل لفظ مفيد.

والمراد بالمفيد: ما يفهم منه معنى يحسن السكوت عليه.

والقول: يطلق على الكلمة المفردة، وعلى المركبة بلا فائدة، وعلى المركب المفيد ... فلذلك لم نكتف في حد الكلام بالقول، بل قيدناه بـ(مفيد) ليخرج بذلك الكلمة المفردة نحو (زيد)، فإن الاقتصار عليه لا يفيد"(٣).

فقول ابن مالك: "(مفيد) أغنى عن هذا القيد؛ لأن كل مفيد مركب، فلما استلزمته الإفادة استغنى عنه بها"(٤).

وبناء عليه يكون المثال الذي ذكره بقوله: (كاستقم) "مثال لما حصلت فيه القيود المذكورة"(٥)؛ "لأن عادتهم بعد إيراد تعريف الشيء إيراد الكاف

---

(١) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني للألفية (١/ ٣٢)

(٢) ينظر: حاشية ابن الحاج على شرح المكودي للألفية (٢٧/١)

(٣)شرح الكافية الشافية (١/ ١٥٧).

(٤)المقاصد الشافية (١/ ٣٤).

(٥)السابق (١/ ٣٣).

ومجرورها لمجرد تمثيله"[١].

قال المرادي: "وقوله: (كاستقم) تمثيل للكلام الاصطلاحي بعد تمام حده، لا تتميم للحد، خلافا للشارح، وقد نص في شرح الكافية على أن في الاقتصار على مفيد كفاية"[٢].

الثاني: **أنه استغنى عن قيد التركيب بالمثال: (استقم)**، فإنه لفظ مفيد فائدة تامة، وهو مركب من فعل الأمر (استقم)، والضمير المستتر فيه (أنت).

هذا إنْ فسر (المفيد) بمعناه اللغوي الأعم وهو كل ما أفاد فائدة سواء حسن السكوت عليها أم لا.

ولذا "احتاج إلى زيادة كـ(استقم)؛ لإخراج ما لم يحسن السكوت عليه، وهو المفرد كزيد، فيكون كـ(استقم) حينئذ تتميما للحد عبر به عن المركب"[٣]، "فاستغنى بالمثال عن أن يقول: فائدة يحسن السكوت عليها"[٤].

وكأن ابن مالك قال: "الكلام لفظ مفيد فائدة تامة، يصح الاكتفاء بها كالفائدة في (استقم) فاكتفى عن تتميم الحد بالتمثيل"[٥].

قال برهان الدين ابن القيم: "الإفادة: الدلالة على معنى يحسن السكوت عليه، وبذلك استغنى عن ذكر التركيب؛ لأن ذلك إنما يكون في المركبات

---

(١)حاشية الصبان على شرح الأشموني للألفية (١/ ٣٢).

(٢)توضيح المقاصد (١/ ٢٦٨).

(٣) ينظر: حاشية ابن الحاج على شرح المكودي للألفية (٢٧/١)

(٤)شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١/ ١٤)، وينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني للألفية (١/ ٣٣).

(٥)شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص: ٥)

دون المفردات، أو استغنى عنه بالتمثيل، فإن (استقم) كلام مركب من فعل ظاهر، وفاعل مستتر تقديره: أنت"[١].

وأما عن عدم ذكره لقيد الوضع أو القصد فأجيب عنه بجوابين:

الأول: **أنه استغنى عنه بقيد الإفادة**؛ لأن المراد بالوضع: "قصد الإفادة تحرزا من كلام النائم"[٢]، وهو معنى الوضع عند ابن مالك كما صرح به في التسهيل[٣].

هذا إن كان مراده بالمفيد: المفيد فائدة يحسن السكوت عليها، وهذا يستلزم التركيب والقصد؛ "لأن المفيد الفائدة المذكورة لا يكون إلا مركبا...، وحسن سكوت المتكلم يستدعي أن يكون قاصدا لما تكلم به"[٤].

فقيد الإفادة يخرج المفرد وغير المقصود[٥].

الثاني: أنه **استغنى عن قيد الوضع بالمثال (استقم)**، فهو مثال مفيد فائدة تامة يحسن السكوت عليها، كما أنه على وضع العرب لا العجم، "فإن العرب هكذا وضعته لمعناه الذي دل عليه، وهذه عادته أن يعطى القيود والأحكام بالأمثلة، وهو كثير في كلامه فهذا من ذلك، فكأنه يقول: كل ما كان من الكلام هذا سبيله من كونه على طريقة العرب ووضعها، فهو الذي

---

(١)إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (١/ ٧٧).

(٢) إتحاف ذوي الاستحقاق للمكناسي (١٥٧/١).

(٣) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص: ٣)، وشرح التسهيل لابن مالك (١/ ٥).

(٤)حاشية الصبان على شرح الأشموني للألفية (١/ ٣٢). بتصرف.

(٥) ينظر: حاشية ابن الحاج على شرح المكودي للألفية (٢٧/١)، وإتحاف ذوي الاستحقاق للمكناسي (١٥٧/١).

يسمى كلاما عند النحويين"[١].

وعليه يكون كلام العجم خرج بالمثال (استقم) ويكون كلام النائم ونحوه خرج بالإفادة.

الاستغناء بتعريفه اسم فعل الأمر عن تعريفه اسم الفعل الماضي والمضارع

١٤ - وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلْ ... فِيهِ: هُوَ اسْمٌ نَحْوُ «صَهْ، وَحَيَّهَلْ»

الكلمة إذا دلت على معنى الأمر ولم تقبل علامته فهي اسم فعل أمر نحو: (صه) بمعنى اسكت، و(حيهل) بمعنى أقبل. "فهذان اسمان؛ لأنهما يدلان على الأمر، ولا يدخلهما نون التأكيد، لا تقول: (صهنّ، ولا حيهلنّ)"[٢].

ولم يعرف ابن مالك اسم الفعل الماضي ولا المضارع، وهو ما أخذه عليه بعض النحاة كالشاطبي[٣] والأشموني[٤] والشيخ خالد الأزهري[٥] وابن الحاج[٦]، قال الشاطبي:

"يلزمه حين فرق بين فعل الأمر واسم فعله أن يفرق بين الفعل الماضي واسم فعله نحو: (شتان وسَرعان ووشكان وهيهات)، وأن يفرق بين الفعل

---

(١)المقاصد الشافية (١/ ٣٧) بتصرف.

(٢)شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص: ١١).

(٣) ينظر: المقاصد الشافية (١/ ٦٤).

(٤) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني للألفية (١/ ٦٩).

(٥) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح في النحو (١/ ٤٠).

(٦) ينظر: حاشية ابن الحاج على شرح المكودي (٣٧/١)

المضارع واسم فعله نحو: (أوّه وأفّ)، لكنه لم يفعل ذلك فتخصيصه الأمر بذلك دون الماضي والمضارع ترجيح من غير مرجح"[١].

ولذا امتدت يد العلماء لإصلاح هذا الخلل في كلام ابن مالك فأصلح الأشموني البيت بقوله: "كان الأولى أن يقول:

وما يُرَى كالفعْل معْنًى وانْخَزل... عن شرْطِه اسْم نَحْو: (صهْ وحيّهل)

ليشمل أسماء الأفعال الثلاثة"[٢].

وأصلحه غيره بقوله:

"وما يكُنْ منْها لِذي غَيْر محَل ... فاسْمٌ كهَيْهَاتَ ووَيْ وحَيّهَل"[٣].

وأجيب عن هذا بإجابات منها:

الأول: أن ابن مالك اقتصر على اسم فعل الأمر؛ لكثرته بالنسبة للماضي والمضارع[٤]، ولذا قال في الألفية:

٦٢٨ – وَمَا بِمَعْنَى «افْعَلْ» كَـ «آمِينَ» كَثُرْ ... وَغَيْرُهُ كَـ «وَيْ، وَهَيْهَاتَ» نَزُرْ

قال الأشموني: "ولعله إنما اقتصر في ذلك على فعل الأمر؛ لكثرة مجيء اسم الفعل بمعنى الأمر وقلة مجيئه بمعنى الماضي والمضارع"[٥].

---

(١) المقاصد الشافية (١/ ٦٤).

(٢)حاشية الصبان على شرح الأشموني للألفية (١/ ٦٩).

(٣)حاشية ابن الحاج على شرح المكودي (٣٧/١)، وينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني للألفية (١/ ٦٩).

(٤) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني للألفية (١/ ٦٩)، وحاشية ابن الحاج على شرح المكودي (٣٧/١)

(٥)حاشية الصبان على شرح الأشموني للألفية (١/ ٦٩).

الثاني: أن ابن مالك لم يقصد في هذا البيت خصوص تعريف اسم فعل الأمر، وإنما أراد الإشارة إلى تعريف اسم الفعل مطلقا؛ بأنه ما دل على معنى الفعل ولم يقبل علامته، فكأن ابن مالك استغنى بتعريف اسم فعل الأمر عن تعريف غيره، قال الشاطبي:

"إنه لم يقصد بكلامه التفرقة بين فعل الأمر واسم فعله فقط، بل قصد التفرقة بين الفعل واسم فعله مطلقا، إلا أنه لما كان الغالب في اسم الفعل أن يكون بمعنى الأمر، ويقل كونه بمعنى الماضي وبمعنى المضارع، اقتصر على الأمر لكثرته وترك ما عداه لقلته"[1].

يعني أنه لما كان مراد ابن مالك مجرد تمييز الفعل عن اسم الفعل استغنى بتعريف اسم فعل الأمر؛ لكثرته، ولأنه بتعريفه يتحقق التعرف على اسم الفعل مطلقا، سواء أكان للماضي أو المضارع أو الأمر، فاقتصاره على أحد الأفعال تنبيه على الباقي[2].

---

(١)المقاصد الشافية (١/ ٦٧).

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص: ١١)، والمقاصد الشافية (١/٦٧: ٦٨)

الاستغناء بالمثال
عن شرطي الإفراد وعدم التصغير

٣١- وَشَرْطُ ذَا الإِعْرَابِ أَنْ يُضَفْنَ لاَ ... لِلْيَا كَـ(جَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اعْتِلاَ)

الأسماء الستة وهي (أبوك وأخوك وحموك وهنوك وفوك وذو مال) تعرب بالحروف؛ بالألف نصبا وبالياء جرا وبالواو رفعا.

واشترط النحاة لإعرابها بهذا أربعة شروط عامة وهي أن تكون الأسماء الستة: مفردة مكبرة مضافة إلى غير ياء المتكلم، وشرطين خاصين، وهما أن تكون (ذو) بمعنى صاحب، و(فوك) خالية من الميم(١).

ولم يذكر ابن مالك من الشروط العامة إلا شرطين، وهما شرطا الإضافة إلى غير ياء المتكلم، واستغنى عن شرطي الإفراد وعدم التصغير بالمثال (جَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اعْتِلاَ). فإنه لما ذكر الاشتراط جاء "بثلاثة أمثلة توفر فيها الشرطان وهي قوله: (كجا أخو أبيك ذا اعتلا) فالأب مضاف إلى الأخ، والأخ مضاف إلى الكاف، وذو مضاف إلى الاعتلاء، وحصل في الأمثلة الثلاثة وجوه الإعراب الثلاثة والإضافة إلى الظاهر، وإلى الضمير غير الياء"(٢).

فابن مالك "علق الحكم على ما لفظ به، وقد لفظ بها مفردة مكبرة، فاكتفي بذلك"(٣).

قال برهان الدين بن القيم: "استغنى عن اشتراط الإفراد وعدم التصغير بإيراد ألفاظها كذلك"(٤).

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص١٧: ١٨)، وتوضيح المقاصد (١/ ١٩٧)، وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (١/ ٩٧)، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١/ ٥٤)، وشرح المكودي على الألفية (ص١٤).

(٢)المقاصد الشافية (١/ ١٥٨).

(٣)توضيح المقاصد (١/ ٣٢٢).

(٤)إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (١/ ٩٧)، وينظر: المقاصد الشافية (١/ ١٥٧)، ==

الاستغناء بالمثالين (عامر ومذنب)

عن ذكر شروط ما يجمع جمع مذكر سالم

٣٥ - وَارْفَعْ بِوَاوٍ، وَبِيَا اجْرُرْ وَانْصِبِ ... سَالِمَ جَمْعِ «عَامِرٍ، وَمُذْنِبِ»

الذي يجمع جمع مذكر سالما فيرفع بالواو وينصب ويجر بالياء نوعان: اسم، وصفة. ولكل منهما شروط: [١]

فشروط الاسم: أن يكون علما لمذكر عاقل خاليا من تاء التأنيث ومن التركيب.

وشروط الصفة: أن تكون لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث، وليست من (أفعل فعلاء) ولا (فعلان فعلى).

وابن مالك لم يذكر شرطًا من هذه الشروط؛ استغناء عنها بالمثالين المستوفين للشروط (عامر ومذنب). فأشار بـ(عامر) إلى الاسم الجامد الذي اجتمعت فيه هذه الشروط، وأشار بـ(مذنب) إلى الصفة التي جمعت شروط الصفة التي تجمع جمع المذكر السالم[٢].

فحصل بالمثالين "ضابط ما يجمع على حد التثنية وما لا، بأوفى كمال في أشد اختصار، وهذه عوائد في هذا النظم "[٣].

قال المرادي: "فمثال الاسم الذي اجتمعت فيه الشروط (عامر) فتقول:

==

وحاشية الصبان على شرح الأشموني للألفية (١/ ١٠٩).

(١) ينظر: منهج السالك (ص ١٠)، وتوضيح المقاصد (١/ ٣٣١)، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١/٦١- ٦٢)، والمقاصد الشافية (١/١٧٦: ١٨١).

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١/٦١- ٦٢)

(٣)المقاصد الشافية (١/ ١٨١).

(جاء العامريون، ورأيت العامريين، ومررت بالعامريين).

ومثال الصفة التي اجتمعت فيها الشروط (مذنب) فتقول: (جاء المذنبون ورأيت المذنبين ومررت بالمذنبين).

وقد اكتفى الناظم بالمثالين عن ذكر هذه الشروط طلبا للاختصار، وأشار للقياس عليهما بقوله: (وشبه ذين).

فشبه (عامر) كل اسم مذكر، علم، عاقل، خال من تاء التأنيث.

وشبه (مذنب): كل وصف مذكر، عاقل، خال من تاء التأنيث، قابل لتاء التأنيث"[١].

الاستغناء بحد النكرة عن حد المعرفة

٥٢- نَكِرَةٌ قَابِلُ أَلْ مُؤَثِّرَا ... أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِرَا

٥٣- وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ كَهُمْ وَذِي ... وَهِنْدَ وَابْنِي وَالغُلاَمِ وَالَّذِي

عرف ابن مالك النكرة بأنها ما يقبل (أل) نحو: (رجل)، أو يقع موقع ما يقبل (أل) مثل: (ذو) بمعنى صاحب.

ولم يعرف المعرفة فقال: وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ؛ استغناء عنها بحد النكرة.

قال الأشموني: "(وَغَيْرُهُ) أي: غير ما يقبل (أل) المذكورة أو يقع موقع ما يقبلها (مَعْرِفَةٌ)؛ إذ لا واسطة، واستغنى بحد النكرة عن حد المعرفة"[٢].

والسبب في ذلك ما صرح به في شرح التسهيل أن "من تعرض لحَدِّ

---

(١)توضيح المقاصد (١/ ٣٣١).

(٢)شرح الأشموني للألفية (١/ ٨٦)، وينظر: توضيح المقاصد (١/ ٣٥٧).

المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه"[1]؛ لأن من الأسماء ما هو معرفة معنى نكرة لفظا، نحو: (كان ذلك أولَ من أمس) فهو نكرة استعمالا ومعناه معين معرفة.

ومنها ما هو نكرة معنى معرفة لفظا كعلم الجنس (أسامة) فهو يعامل معاملة المعارف مع أنه نكرة.

ومنها ما يعامل معاملة المعرفة تارة ومعاملة النكرة تارة أخرى كالمعرف بأل الجنسية نحو: (الرجل) فيجوز وصفه بالمعرفة اعتبارا بلفظه، ويجوز وصفه بالنكرة اعتبارا بمعناه.

قال ابن مالك: "فإذا ثبت كون الاسم المعرفة بهذه المثابة، فأحسنُ ما يُبيَّن به ذكرُ أقسامه مستقصاة، ثم يقال: وما سِوى ذلك فهو نكرة"[2].

يعني أن الأحسن ألا يعتمد في تمييز النكرة والمعرفة على الحدود والضوابط، بل الأحسن أن تعد المعارف ثم يقال: وما سوى ذلك هو النكرة.

ومن هنا فقد يكون ابن مالك استغنى –أيضا– بحصر المعارف عن تعريفها بالحد كما فعل في التوكيد المعنوي –على ما سيأتي–.

---

(١)شرح التسهيل لابن مالك (١/ ١١٥).

(٢) السابق الموضع نفسه.

الاستغناء بشرط عدم الإلغاء لـ(ذا) الموصولة عن غيره من الشروط

٩٥- وَمِثْلُ مَا: (ذَا) بَعْدَ مَا اسْتِفْهَامِ ... أَوْ مَنْ إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلاَمِ

مذهب البصريين أنه يجوز أن تأتي (ذا) موصولة بمنزلة الذي، بشرطين:

الأول: أن تقع بعد (ما) أو (مَن) الاستفهاميتين نحو: (ماذا صنعت؟ مَنْ ذا أتاك؟).

الثاني: ألا تكون ملغاة، بأن تركب مع (ما) أو (مَن) فتكون اسم استفهام نحو: (ماذا عندك؟)[١].

واشترط لذلك ابن الناظم[٢] والمرادي[٣] والأشموني[٤] شرطا آخر وهو ألا تكون (ذا) للإشارة فقال ابن الناظم: "وأما (ذا) فتكون موصولة بمنزلة (ما) في الدلالة على معنى (الذي) وفروعه، إذا وقعت بعد (ما) الاستفهامية، أو (مَن) أختها، ما لم يكن مشارًا بها، أو ملغاة"[٥].

وزاد بعضهم شرطا آخر وهو ألا يأتي بعدها اسم موصول، نحو: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقۡرِضُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنًا﴾ [البقرة: ٢٤٥].

---

(١) ينظر: توضيح المقاصد (١/ ٤٣٨)، وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (١/ ١٤٨)، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١/ ١٥٢)، والمقاصد الشافية (١/ ٤٦١).

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص: ٦١).

(٣) ينظر: توضيح المقاصد (١/ ٤٣٩)

(٤) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني للألفية (١/ ٢٣٣)

(٥)شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص: ٦١).

وابن مالك استغنى عن هذين الشرطين بقوله: "إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلاَمِ"، قال الصبان:

"ولا حاجة إليه؛ للاستغناء عنه بقوله: إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلاَمِ؛ لأنها في هذه الحالة ملغاة فتكون مع (مَن) مبتدأ والذي خبر"(١).

الاستغناء بالمثال

عن اشتراط كون الوصف عاملا

١٠٤ - كَذَاكَ حَذْفُ مَا بِوَصْفٍ خُفِضَا ... كَـ «أَنْتَ قَاضٍ» بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ «قَضَى»

يذكر ابن مالك في البيت أن العائد على الاسم الموصول إن كان مجرورا فلا يحذف إلا إذا كان مجرورا بإضافة الوصف إليه كما في قوله تعالى: ﴿فَٱقۡضِ مَآ أَنتَ قَاضٍۖ﴾ [طه: ٧٢]، والتقدير: فاقض ما أنت قاضيه(٢).

وشرط الوصف هنا أن يكون عاملا وهو ما كان بمعنى الحال أو الاستقبال كما في المثال، وإلا فلا يجوز حذف العائد معه، نحو: (جاء الذي أنا مكرمُه أمْس)(٣).

وابن مالك لم يقيد الوصف في البيت بالعامل الذي يكون بمعنى الحال أو الاستقبال؛ لأنه استغنى عن القيد بالمثال. قال المرادي:

"كأنه اكتفى بالمثال عن التقييد؛ لأنه قد فهم من استقراء هذا النظم أنه

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني للألفية (١/ ٢٣٣).

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص٦٧)، وتوضيح المقاصد (١/ ٤٥٧)، وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (١/ ١٥٤)، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١/ ١٧٣)، والمقاصد الشافية (١/ ٥٣٨).

(٣) ينظر المصادر السابقة.

قد يتم الحكم بالتمثيل»[١].

وقال ابن عقيل:

"وكأن المصنف استغنى بالمثال عن أن يقيد الوصف بكونه اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال"[٢].

الاستغناء عن حد المبتدأ والخبر بالأمثلة

١١٣ – مُبْتَدَأٌ «زَيْدٌ»، وَ «عَاذِرٌ» خَبَرْ...إِنْ قُلْتَ: «زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرْ»

١١٤ – وَأَوَّلٌ مُبْتَدَأٌ، وَالثَّانِي ... فَاعِلٌ اغْنَى فِي: «أَسَارٍ ذَانِ؟»

ذكر ابن مالك في هذين البيتين أن المبتدأ هو ما كان مثل: (زيد)، في قولك: (زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرْ). ومثل: (سارٍ) في قولك: (أسارٍ ذان).

ولم يذكر تعريفا للمبتدأ والخبر؛ استغناء عن ذلك بالمثالين، فكأنه قال:

المبتدأ: ما كان كزيد من قولك: (زيدٌ عاذرٌ)، في كونه اسما مجردا عن العوامل اللفظية، مسندا إليه خبره.

أو ما كان مثل: (أَسَارٍ ذَانِ)، في كونه وصفا معتمدا على استفهام، رافعا لفاعل سد مسدّ الخبر[٣].

فابن مالك "اكتفى بالمثال عن الحد"[٤]، و"عادة الناظم أن يعطي الأحكام بالمثال غالبا"[٥].

ولذا علق الشاطبي على البيتين بقوله:

---

(١) توضيح المقاصد (١/ ٤٥٧).

(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١/ ١٧٣)

(٣) ينظر: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (١/ ١٦١)، و شرح الأشموني للألفية (١/ ١٧٨)، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص٧٤)، وتوضيح المقاصد (١/ ٤٧٠)

(٤) حاشية ابن الحاج شرح الألفية للمكودي (١/١١٩).

(٥) السابق الموضع نفسه، وينظر: منهج السالك (ص ٣٦).

«هذه توطئة اصطلاحية في معنى المبتدأ والخبر، تفيد التعريف بهما على الجملة»[1].

فهو يرى أن المثالين بمثابة التعريف بالمبتدأ والخبر إجمالا.

الاستغناء بذكر المشتق عن ذكر المؤول به

١٢١ - وَالْمُفْرَدُ الْجَامِدُ فَارِغٌ، وَإِنْ ... يُشْتَقَّ فَهْوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنْ

يعني أن الخبر إن كان جامدا فلا يتحمل ضمير المبتدأ نحو: (هذا زيد) خلافا للكوفيين، وإن كان مشتقا تحمل ضميره نحو: (هذا قائم).

وشرط كون الجامد فارغا ألا يكون مؤولا بالمشتق، فإن أول به تحمل الضمير[2]. وهو ما صرح به في شرح التسهيل[3]، فالجامد نوعان:

الأول: ما يؤول بالمشتق نحو: (زيد أسد) فهو مؤول بشجاع «إذا أريد الإخبار عنه بالقوة والشجاعة»[4]، وهذا يتحمل ضمير المبتدأ.

والثاني: ما لا يؤول بالمشتق، نحو: (هذا زيد)، وكذلك: (زيد أسد) إذا

---

(١) المقاصد الشافية (١/ ٥٩٠).

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص٧٨)، وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (١/ ١٦٩)، وتوضيح المقاصد (١/ ٤٧٧)، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١/ ٢٠٥)، وشرح الأشموني للألفية (١/ ١٨٧)، وشرح الفارضي على ألفية ابن مالك (١/ ٣٢٢).

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٠٦).

(٤) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (١/ ١٦٩).

قصد به "المبالغة من غير التفات إلى تشبيه"[١]، وهذا فارغ لا يتحمل ضميرا.

فالخبر الجامد ليس فارغا من الضمير إلا إذا كان لا يؤول بالمشتق؛ ومحل الخلاف بين النحاة الجامد الذي ليس في تأويل المشتق؛ لأن المؤول بالمشتق يتحمل الضمير باتفاق النحاة[٢].

ولذا اعترض على ابن مالك إطلاقه الجامد في النظم بدون تفصيل[٣].

وأجيب عنه بجوابين:

الأول: أنه استغنى بالمشتق عن المؤول به، فما أول بالمشتق ينزل منزلة المشتق، ولذا أعطى حكمه في تحمل الضمير، وابن مالك ذكر حكم المشتق واستغنى به عن ذكر حكم الجامد المؤول به؛ لأن النظم مقام اختصار[٤].

ولذا قال المكودي: "ودخل في قوله: (إن يشتق) ما هو مؤول بالمشتق فإنه يتحمل الضمير نحو: (زيد تميمى) و(زيد أسد)"[٥].

الثاني: أنه استغنى بالمؤول بالمشتق عن المشتق على طريقة قياس الأولى، وذلك بأن يكون الضمير في قوله: (وإن يشتق) عائد على الخبر الجامد، ويكون المعنى: "وإن يشتق الخبر الجامد أي يؤول بالمشتق نحو: (زيد تميمي) فهو ذو ضمير مستكن، وإذا كان المؤول بالمشتق يتحمل الضمير فأولى المشتق أصالة، فيكون كلام الناظم صحيحا صريحا في

---

(١) شرح الفارضي على ألفية ابن مالك (١/ ٣٢٢).

(٢) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني للألفية (١/ ٢٨٩).

(٣) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (١/ ٤٧٧).

(٤) ينظر: السابق (١/ ٤٧٨).

(٥) شرح المكودي على الألفية (ص٤٨).

الصورتين المشتق والمؤول به"[١].

فالجواب الأول إن فسر المشتق في كلام الناظم بما يقابل الجامد، وهو ما عليه أكثر الشراح، والجواب الثاني إن فسر المشتق في كلامه بالجامد المؤول به.

الاستغناء عن تقييد الفعل الممتنع تقديمه على المبتدأ بتقييد غيره

١٣٠ - كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبَرَا ... أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرَا

من أسباب منع تقديم الخبر على المبتدأ أن يكون الخبر فعلا يوهم تقديمه فاعلية المبتدأ، وذلك بأن يكون المبتدأ مفردًا، والفعل مسندًا إلى ضميره[٢] نحو: (زيد ذهب)، فلو قلت: (ذهب زيد) لكان فاعلا لا مبتدأ.

فإن لم يوهم تقديم الخبر فاعلية المبتدأ جاز التقديم، وذلك بأن يكون المبتدأ مثنى أو مجموعا، فيجوز أن تقول في: (الزيدان ذهبا): (ذهبا الزيدان) وكذا إن كان المبتدأ مسندا إلى اسم ظاهر فتقول في: (زيدٌ ذهب أبوه): (ذهب أبوه زيدٌ)[٣]؛ لأنه لما أسند الفعل للضمير أو لسببه علم منه ابتدائية الاسم المتأخر[٤].

---

(١) حاشية ابن الحاج على شرح المكودي (١/١٢٧: ١٢٨).

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص٨٢)، و تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة (١/ ١٧٥)، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١/ ٢٣٢).

(٣) ومثله أسلوب المدح: (نعم الرجل زيدٌ) عند من أعرب (زيد) مبتدأ خبره الجملة قبله.

(٤) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص٨٢)، و تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة (١/ ١٧٥)، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١/ ٢٣٥)

وعليه فليس كل فعل واقع خبرا يمتنع تقديمه على المبتدأ، بل ذلك مقيد بأن يوهم فاعلية المبتدأ، فإن لم يوهم جاز التقديم، وابن مالك أطلق المنع في قوله:

كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبَرَا

فيدخل في كلامه ما يجوز فيه تقديم الخبر نحو: (الزيدان ذهبا)[١]، ولذا قال ابن الوردي:

«ويوهم كلام الشيخ أن مثل هذا لا يجوز أن يصدق عليه أن الفعل فيه خبر، فلو قال بدل البيت نحو:

أَوْ كانَ فِعْل خَبرٍ كابْنِي قَرَا ... أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمالُهُ مُنْحَصِرَا

لكان أوضح؛ لأنّ التمثيل بـ(ابني قَرا)، المبتدأ فيه مفرد والفعل مسند إلى ضميره»[٢]

وقد أجيب عن ابن مالك بأنه استغنى عن تقييده بتقييد ما قبله بقوله: (عادِمَيْ بيَان)[٣].

وكأنه أراد أنه إذا وقع الفعل خبرا وليس معه دليل وقرينة تبين المخبر عنه من المخبر به، كأن يكون مسندا لضمير المثنى أو المجموع أو إلى اسم ظاهر فإنه يمتنع تقديمه، فإن وجد دليل يميز أحدهما من الآخر جاز التقديم[٤].

---

(١) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١/ ٢٣٥)، والمقاصد الشافية (٢/ ٦٩).

(٢) تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة (١/ ١٧٦).

(٣) ينظر: توضيح المقاصد (١/ ٤٨٢)

(٤) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص٨٢)، وشرح ابن عقيل على ألفية ==

الاستغناء عن تقييد أفعال القلوب بتقييد (علم وظن)

٢١٤ - لِعِلْمِ عِرْفَانٍ وَظَنِّ تُهَمَهْ ... تَعْدِيَةٌ لِوَاحِدٍ مُلْتَزَمَهْ

الفعلان (علم وظن) يتعديان لمفعولين إن كانت (ظن) للتردد في وقوع الخبر أو بمعنى اليقين نحو: (ظننتُ زيدًا مجتهدًا) و(ظننتُ القرآنَ حقًّا) بمعنى علمت، أو كانت (علم) لليقين نحو: (علمتُ محمدًا رسولَ الله).

وكذلك كل فعل كان في معناهما أي أفاد معنى تيقن الخبر أو رجحان وقوعه[1]، كالفعل (وجد) في قوله تعالى: ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾ **[المزمل: ٢٠]** والفعل (رأى) في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا﴾ **[المعارج: ٦]** و(جعل) في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾ **[الزخرف: ١٩]**.

وقيد ابن مالك في هذا البيت معنى الفعلين (علم، وظن)؛ فإن كانت (ظن) بمعنى (اتهم) أو كانت (علم) بمعنى (عرف) فإنهما يتعديان إلى مفعول واحد، نحو: (علمت الحق) أي عرفته، و(ظننت زيدا على المال) أي اتهمته.

وهذا القيد ليس خاصا بهذين الفعلين، بل هو يشمل سائر أفعال الباب القلبية؛ لأنها لا تعمل هذا العمل إلا إذا كانت بمعنى الظن أو اليقين، فاشترط فيها هذا؛ لترددها بين عدة معان، ولذا كان من عادة النحويين في

==

ابن مالك (١/ ٢٣٣)، والمقاصد الشافية (٢/ ٥٩).

(١) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص١٥٠)

هذا الباب أن يتحرزوا من الاستعمالات الجارية على هذه الأفعال[١].

فـ(وجد) تستعمل بمعنى: (استغنى، أو حقد، أو حزن)، و(خال) تستعمل بمعنى: (تكبر)، و(زعم) تأتي بمعنى (كفل، أو سمن، أو هزل)، و(حجا) تأتي بمعنى (غلب في المحاجاة، أو قصد)، و(عد) تأتي من عد الحساب بمعنى (حسب)[٢].

فهذه الأفعال لا تدخل في الباب إن أتت بواحد من هذه المعاني؛ لخروجها عن شرط عملها وهو كونها بمعنى العلم أو الظن.

وابن مالك «ترك التنبيه عليها كُلِّها إلا (علم) بمعنى (عرف)، و(ظن) بمعنى (اتهم)، فيبقى سائرها داخلًا تحت إطلاقه في جميع استعمالاتها، وذلك غير صحيح»[٣].

قال المرادي: "فإن قلت: كان ينبغي أن يقيد سائر أفعال الباب كما قيد علم وظن!

قلت: لما كان الأصل (علم وظن) فإن غيرهما لا يعمل حتى يكون بمعناهما اكتفى بتقييدهما"[٤].

يعني أن أفعال القلوب في الباب لا تعمل إلا إذا كانت بمعنى هذين الفعلين، فاستغنى بتقييدهما عن تقييد غيرهما، فإذا كانت (علم) لا تعمل إن خرجت عن أصل معناها فكذلك الأَوْلى ألا يعمل غيرها مما اشترط في عمله أن يكون بمعناها إن خرج عن معناها، وكذلك ما كان بمعنى (ظن).

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية (٢/٤٨٥).

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص١٤١: ١٤٣)، وتوضيح المقاصد (١/ ٥٥٥: ٥٥٨).

(٣) المقاصد الشافية (٢/ ٤٨٧).

(٤) توضيح المقاصد (١/ ٥٦٥).

الاستغناء بالأمثلة

عن تعريف الفاعل

٢٢٥ - الْفَاعِلُ: الَّذِي كَمَرْفُوعَيْ «أَتَى ... زَيْدٌ، مُنِيراً وَجْهُهُ، نِعْمَ الْفَتَى»

الفاعل عند النحاة هو ما جمع عدة أوصاف:

أن يكون اسما مرفوعا أو ما في تأويله، مسندا إليه فعل تام، مقدم عليه، مبني للمعلوم أو ما يجري مجراه(١).

فالاسم المرفوع كـ(زيد) في قولك: (جاء زيد)، وما في تأويله كالمصدر المؤول في نحو: (يعجبني أن تقوم)، والفعل التام هو غير الناقص، فمرفوع الفعل الناقص ككان وأخواتها ليس فاعلا، وما يجري مجرى الفعل كالمصدر، نحو: (عجبت من ضرب زيدٍ عمرا)، أو اسم الفاعل، نحو: (أقائم الزيدان)، أو الصفة المشبهة به، نحو: (زيد حسنٌ وجهه)، أو اسم الفعل، نحو: (هيهات العقيق)، فالمرفوع في هذه الأمثلة فاعل؛ لإسناده إلى ما يجري مجرى الفعل(٢).

وابن مالك لم يعرّف الفاعل في الباب استغناء عنه بالمثالين (أتى زيد، منيرا وجهه) فما اجتمع فيه أوصاف المرفوعين في المثالين هو الفاعل في

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص١٥٧)، وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (١/ ٢٩٥)، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٢/ ٧٤)، والمقاصد الشافية (٢/ ٥٣٠).

(٢) ينظر المصادر السابقة.

الاصطلاح[١]، قال المكودي: "وقد استغنى الناظم عن هذا التعريف بالمثال"[٢].

قال المرادي: «وقد أشار إلى تعريف الفاعل بمثالين تضمنهما قوله:

٢٢٥ – الْفَاعِلُ: الَّذِي كَمَرْفُوعَيْ «أَتَى...زَيْدٌ، مُنِيراً وَجْهُهُ، نِعْمَ الْفَتَى»

فكأنه قال: الفاعل ما كان كـ(زيد) من قولك: (أتى زيدٌ) في كونه اسما أسند إليه فعل تام مقدم غير مصوغ للمفعول، أو كان كـ(وجهه) من قولك : (منيرًا وجهُهُ) في كونه اسما أسند إليه اسم مقدم جارٍ مجرى الفعل المذكور»[٣].

والمثال الثالث (نعم الفتى) ليس حشوا لإتمام البيت كما ذهب إلى ذلك ابن الناظم[٤]، والمرادي[٥] والمكودي[٦]، وإنما هو إكمال وتتميم لتعريف الفاعل عند النحاة، وذلك أنه ليس من شرط الفاعل عند النحاة أن يكون بعد فعل متصرف أو أن يكون قد قام بالفعل، فإنه لا يعتبر في إعراب الاسم فاعلا أن يكون فاعلا في المعنى، وإنما المعتبر هو احتياج الفعل إليه وإن لم يكن في الحقيقة فاعلا، وهذا ما أفاده المرفوع في (نعم الفتى) فهو فاعل في الاصطلاح دون المعنى[٧]. قال الشاطبي:

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية (٢/ ٥٣٧).

(٢) حاشية ابن الحاج على شرح المكودي (٢٠٥/١).

(٣) توضيح المقاصد (٢/ ٥٨٣).

(٤) ينظر: السابق (٢/ ٥٨٤).

(٥) ينظر: السابق الموضع نفسه.

(٦) حاشية ابن الحاج على شرح المكودي (٢٠٦/١).

(٧) ينظر: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (١/ ٢٩٥)، والمقاصد الشافية (٢/ ٥٤٢)، وحاشية ابن الحاج على شرح المكودي (٢٠٥/١).

«ومن ههنا لم يحدّوا الفاعل من جهة المعنى، وإنما حدّوه بأحكامه اللفظيّة، ليدخُلَ في الحدِّ نحو: (نِعْم الرجلُ)، و(مات زيدٌ)، وما أشبه ذلك. ففي تمثيل الناظم إشارة إلى هذا المعنى»[١].

فابن مالك بهذا المثال الثالث: (نعم الفتى) استغنى عن ذكر هذه القيود في تعريف الفاعل، وهو أنه لا يلزم اصطلاحا كونه فاعلا في المعنى، ولا يشترط في فعله أن يكون مشتقا، أو أن يكون بصيغته الأصلية.

فالاستغناء عن التعريف حصل بالأمثلة الثلاثة على الصحيح[٢].

وعليه يكون مراد ابن مالك بالمرفوعين في قوله: (كمرفوعي) هو مرفوع الفعل ومرفوع ما يشبه الفعل وهو الصفة[٣]، "ومثّل للمرفوع بالفعل بمثالين أحدهما ما رفع بفعل متصرف نحو: (أتى زيدٌ)، والثاني ما رفع بفعل غير متصرف نحو: (نِعْم الفتى)، ومثّل للمرفوع بشبه الفعل بقوله: (منيرا وجهُه)»[٤].

(١) المقاصد الشافية (٢/ ٥٤٢).

(٢) ينظر: حاشية ابن الحاج على شرح المكودي (٢٠٦/١).

(٣) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني للألفية (٢/ ٦٠).

(٤) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٢/ ٧٦).

الاستغناء بتاء المطاوعة
عن غيرها من التاءات الزوائد في الماضي

٢٤٥ – وَالثَّانِيَ التَّالِيَ «تَا الْمُطَاوَعَهْ» ... كَالْأَوَّلِ اجْعَلْهُ بِلَا مُنَازَعَهْ

عند بناء الفعل للمجهول فإن كان الفعل مبدوءا بتاء المطاوعة كـ(تَقدَّم وتَغافل)، فإنه يضم الحرف الثاني التالي لتاء المطاوعة، كضمك للحرف الأول بلا خلاف، فتقول: (تُقُدِّم، تُغُوفِل).

«وإنما قيّد التاء هنا بأنها للمطاوعة تحرزًا من تاء المضارعة، فلهذا يدخل ههنا الماضي وحده دون المضارع»(١).

وهذا الحكم ليس خاصا بالماضي المبدوء بتاء المطاوعة، بل هو عام في كل ماض بدئ بتاء زائدة سواء أكانت للمطاوعة أم غيرها؛ كالتاء الدالة على التكلف نحو: (تحلم وتشجع)، والتي للتجنب نحو: (تأثم وتحرج)، والتي للصيرورة نحو: (تحجر وتأيمتْ)(٢).

ولذا أخذ على ابن مالك أنه قيد التاء ههنا بالمطاوعة، فقال الشاطبي:

«وهذا التقييد مخلٌّ، فلو قال مثلًا:

وَالثَّانِيَ التَّالِيَ «تَاء زائده ... فاضْمُمْ ففِي الضَّمِ تَمَامُ الْفَائِده

أو قال:

فاجعلهُ كالأوّلِ تُعْطِ الْفَائِده

---

(١) المقاصد الشافية (٣/ ١٧)، وينظر: شرح الفارضي على ألفية ابن مالك (٢/ ٩٤).
(٢) ينظر: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (١/ ٣١٩)، والمقاصد الشافية (٣/ ١٧).

أو ما أشبه ذلك لتخلص من هذا الشغب، ولا أجد له جوابًا»[١].

وقال ابن الحاج: "عبر بتاء المطاوعة مع أن الصواب التعبير بتاء الزيادة؛ ليشمل التاء الزائدة وهي التي تصير الفعل المتعدي لازما، ويشمل التاء الزائدة لغيرها نحو: (تبختر وتمسكن)"[٢].

وأجاب المرادي بأن ابن مالك استغنى هنا بذكر تاء المطاوعة عن غيرها؛ لشبه هذه التاءات بتاء المطاوعة، فقال:

"فإن قلت: فتقييد المصنف: التاء بالمطاوعة، ليس بجيد.

قلت: هو كذلك، والعذر له، أن التاء فيما ذكرناه من الأفعال شبيهة بتاء المطاوعة، فاكتفى بذكرها"[٣].

ووجه الشبه هو زيادتها في الماضي لمعنى، وهذا المعنى يشبه معنى المطاوعة؛ "لأن المطاوعة هي قبول أثر الفعل المطاوع، وهي تكون تحقيقية كـ(تعلم)، وتقديرية كـ(تبختر، وتمسكن)"[٤].

---

(١) المقاصد الشافية (٣/ ١٩).

(٢) حاشية ابن الحاج على شرح المكودي (٢١٩/١).

(٣) توضيح المقاصد (٢/ ٦٠٠).

(٤) حاشية ابن الحاج على شرح المكودي للألفية (٢١٩/١).

الاستغناء عن اشتراط عدم الفصل في نحو: (زيدٌ قام وعمرًا أكرمته)

٢٦٢ – وَإِنْ تَلَا الْمَعْطُوفُ فِعْلاً مُخْبَرَا ... بِهِ عَنِ اسْمٍ فَاعْطِفَنْ مُخَيَّرَا

يذكر ابن مالك أنه إذا جاء الاسم المشغول عنه في جملة معطوفة على جملة اسمية خبرها فعل نحو: (زيدٌ قام وعمرًا أكرمتُه) فيجوز فيه وجهان: "الرفع مراعاة لصدرها، والنصب مراعاة لعجزها، ولا ترجيح لأحدهما على الآخر؛ لأن في كل منهما مشاكلة"(١).

ولم يحترز ابن مالك من نحو: (زيدٌ قام وأما عمرًا فأكرمتُه) مما عطف فيه الاسم المشغول عنه على جملة ذات وجهين، ولكن فصل بينهما بفاصل، فالرفع فيه أرجح ولا أثر للعطف.

والظاهر أن ابن مالك استغنى عن اشتراط عدم الفصل ههنا باشتراطه في نحو: (قام زيد، وأما عمرو فأكرمته) وهو ما وقع فيه المشغول عنه معطوفا على جملة فعلية، وقد فُصل بينه وبين حرف العطف(٢)، وهو ما ذكره في البيت السابق بقوله:

٢٦١ – وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلَا فَصْلٍ عَلَى ... مَعْمُولِ فِعْلٍ مُسْتَقِرٍّ أَوَّلَا

فهذا الوجه يشبه الوجه السابق في أن الاسم المشغول عنه واقع بعد

---

(١) توضيح المقاصد (٢/ ٦١٧).

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص١٧٤)، وتوضيح المقاصد (٢/ ٦١٦)، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٢/ ١٣٨)، وشرح الأشموني للألفية (١/ ٤٣٣).

حرف العطف، فاستغنى بذكر احتراز الفصل مع الأول[1].

الاستغناء باشتراط اتحاد الوقت عن اشتراط كون الفعل قلبيا

٢٩٨ - يُنْصَبُ مَفْعُولاً لَهُ الْمَصْدَرُ إِنْ ... أَبَانَ تَعْلِيلاً كَـ «جُدْ شُكْراً، وَدِنْ»

٢٩٩ - وَهْوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدْ ... وَقْتًا وَفَاعِلاً، وَإِنْ شَرْطٌ فُقِدْ

اشترط ابن مالك في الاسم المنصوب على أنه مفعول لأجله أن يكون: مصدرا مفهِما علة، وأن يتحدَ مع عامله في الوقت والفاعل، نحو: (جُدْ شُكْرًا)؛ "فـ(شكرا) مصدر، وهو مفهم للتعليل؛ لأن المعنى (جُدْ لأجل الشكر)، ومشارك لعامله وهو (جُد) في الوقت؛ لأن زمن الشكر هو زمن الجود، وفي الفاعل؛ لأن فاعل الجود هو المخاطب، وهو فاعل الشكر"[2].

وزاد بعض النحاة[3] -ونسب للأكثر[4]- شرطا آخر وهو أن يكون من مصادر الأفعال القلبية، كالرغبة والإكرام والحب والبغض وغيرها، فلو كان من أفعال الجوارح لم يصحّ نصبه، كقولك: (جئتك لضرْبِ زيد) أو (جئتك؛ لبُنْيان الدار)[5].

---

(١) ينظر: توضيح المقاصد (٢/ ٦١٧).

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٢/ ١٨٦)

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب(٣/ ١٣٨٧)، والتذييل والتكميل (٧/ ٢٣٣)، وأوضح المسالك (٢/ ١٩٧)، والمقاصد الشافية (٣/ ٢٧٧).

(٤) ينظر: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (١/ ٣٦٤).

(٥) ينظر: السابق الموضع نفسه، والمقاصد الشافية (٣/ ٢٧٧)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني للألفية (٢/ ١٨٠)، والتصريح بمضمون التوضيح في النحو (١/ ٥٠٩).

وهذا ما أخذه بعضهم على ابن مالك بأنه كان من حقِّه أن يذكر هذا الشرط!![١].

والحق أن ابن مالك لم يذكر هذا الشرط استغناء عنه باشتراط اتحاد الوقت؛ لأن أفعال الجوارح لا تجتمع في الوقت مع المصدر المعلِّل، فاشتراط ابن مالك اتحاد الوقت، بقوله:

وَهْوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدْ ... وَقْتاً

فهذا الشرط يدل على أن المصدر لا يكون إلا قلبياً؛ لأنه لا يجتمع مع الحدث –فاعله– في الوقت إلا إذا كان قلبياً، وأما أفعال الجوارح فلا يتصور فيها ذلك الاجتماع، فبهذا استغني عن اشتراط كونه قلبياً.

وهذا ما أجاب به الشاطبي –وتابعه خالد الأزهري[٢]– بعدما أورد هذا الاعتراض "كان من حقِّ الناظم أن يذكر هذا الشرط!" [٣].. فقال رحمه الله:

"والجواب: أنّه مُستغنٍ عنه بشرط اتحاد الزمان؛ لأنّ أفعال الجوارح لا تجتمع في الزمان مع الفعل المُعلّل، كما أنّه لم يشترط ألا يكون من لفظ الفعل؛ لأنّ المصدر لا يكون علَّة لفعله فما فعل الناظم من ذلك لا دَرَكَ فيه"[٤].

(١) ينظر: المقاصد الشافية (٣/ ٢٧٧).

(٢) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح في النحو (١/ ٥١٠).

(٣)المقاصد الشافية (٣/ ٢٧٧).

(٤)السابق الموضع نفسه.

الاستغناء بالصفة عن الحال

والاستغناء بحذف الموصوف عن غيره

٤٢٨ - كَفِعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ ... إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلِ

٤٢٩ - وَوَلِيَ اسْتِفْهَامًا، اوْ حَرْفَ نِدَا ... أَوْ نَفْيًا، اوْ جَا صِفَةً، أَوْ مُسْنَدَا

٤٣٠ - وَقَدْ يَكُونُ نَعْتَ مَحْذُوفٍ عُرِفْ ... فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلَ الَّذِي وُصِفْ

يعمل اسم الفاعل عمل فعله من رفع الفاعل ونصب المفعول وذلك إذا ولي الاستفهام، نحو: (أقائمٌ زيدٌ)، أو حرف النداء، نحو: (يا طالعًا جبلا)، أو حرف نفى، نحو: (ما قائم زيد)، أو جاء صفة نحو: (هذا رجل راكبًا فرسًا)، أو كان اسم الفاعل مسندا إلى المبتدأ (يعني وقع خبرًا) نحو: (زيد ضاربٌ عمرا).

ولم يذكر إعماله إن جاء حالا نحو: (جاء زيد راكبا فرسا). وذلك استغناء عنه بالصفة؛ لأن الحال صفة في المعنى[1]، فقول ابن مالك: (اوْ جَا صِفَةً) يشمل النوعين ما كان صفة وما كان حالا[2].

واسم الفاعل قد يكون نعتًا لمنعوت مقدر محذوف، فيعمل -أيضًا- عمل فعله الذي وُصف وذكر سابقا كقوله تعالى: **سمح مُخْتَلِفٌ**

---

(١) ينظر: توضيح المقاصد (٢/ ٨٥٠)، و المقاصد الشافية (٤/ ٢٧٣).

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٣/ ١٠٧)، وشرح الفارضي على ألفية ابن مالك (٣/ ٣٣)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني للألفية (٢/ ٤٤٣).

أَلْوَٰنُهُۥ سجى [فاطر: ٢٨] «أي: صنف مختلف ألوانه»(١).

قال أبو حيان: "وكان يغني عن هذا البيت قوله في البيت قبله:

(أو جا صفة) لأن مجيئه صفة أعم من أن يكون صفة لمذكور أو محذوف"(٢).

والجواب عن هذا أن ابن مالك ذكر هذا البيت الذي فيه أن اسم الفاعل إذا وقع نعتا وحذف منعوته فإنه يستحق هذا العمل، لا ليبين خصوصية هذا الحكم بالنعت، وإنما ليبين أن **هذه الأشياء يعمل اسم الفاعل المعتمد عليها سواء كانت مذكورة أو مقدرة**، فهو حكم لكل الأشياء المتقدمة التي لابد أن يعتمد عليها اسم الفاعل ليعمل، قال الشيخ خالد الأزهري:

«والاعتماد على المقدر من الاستفهام والنفي والمخبر عنه والموصوف وذي الحال. كالاعتماد على الملفوظ به»(٣).

---

(١) شرح الأشموني للألفية (٢/ ٢١٨)، وشرح الفارضي على ألفية ابن مالك (٣/ ٣٤).

(٢) منهج السالك (٢/٣٣٠)

(٣) التصريح بمضمون التوضيح في النحو (٢/ ١٢)، وينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٣/ ١٨٢)، وشرح شذور الذهب للجوجري (٢/ ٦٨٣).

فيعمل اسم الفاعل المعتمد على الاستفهام إذا كان محذوفا مقدرا نحو: (مهين زيدٌ عمرًا أم مكرمه؟)[١] والمعنى: (أمهين)[٢]، وكذا يعمل اسم الفاعل المعتمد على المؤول بالنفي نحو: (إنما قائمٌ الزيدان) أي: ما قائم إلا الزيدان[٣]. وكذلك –أيضا– يعمل اسم الفاعل المعتمد على موصوف محذوف؛ "لأنه في التقدير جارٍ عليه، فصار كالجاري حقيقة، فلذلك قال: (وقَدْ يكونُ نعتَ محذوفٍ عُرِفَ فَيسْتِحق كَذا) أي صار لأجل هذا الجريان المقدَّر يعمل عملَ فعله"[٤].

وبهذا أجاب ابن الحاج على المكودي فقال:

"قول المكودي: على موصوف محذوف .. إلخ، تبع عبارة الناظم المقتضية أن الاعتماد على المحذوف لا يكون إلا في الوصف. وليس كذلك، والصواب: أن هذه الأشياء المتقدمة كلها إذا حذفت ودل عليها دليل حكمها كالنعت المحذوف"[٥].

ولذا أصلح بعض العلماء الشطر الأول من البيت بقوله:

وأعْملن مُعْتمِدا بما حُذِف ...[٦]

فابن مالك استغنى بذكر الحكم مع النعت عن ذكره مع باقي ما يعمل محذوفا أو مقدرا.

---

(١) ينظر: شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (٢/ ٢١٦).

(٢) ينظر: السابق (٢/٢١٦– ٢١٨).

(٣) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (٢/ ٤٤٣).

(٤) المقاصد الشافية (٤/ ٢٦٩).

(٥) حاشية ابن الحاج على شرح المكودي (١/٣٦٢).

(٦) ينظر: السابق الموضع نفسه.

الاستغناء بذكر إعراب مخصوص (نعم) عن إعراب مخصوص (حبذا)

٤٩٣ – وَمِثْلُ «نِعْمَ»: «حَبَّذَا»، الْفَاعِلُ «ذَا» ... وَإِنْ تُرِدْ ذَمًّا فَقُلْ: «لَا حَبَّذَا»

٤٩٤ – وَأَوْلِ «ذَا» الْمَخْصُوصَ أَيًّا كَانَ لَا ... تَعْدِلْ بِـ «ذَا»؛ فَهْوَ يُضَاهِي الْمَثَلَا

ذكر ابن مالك أن (حبذا) مثل (نعم) في إفادة المدح، وأن (ذا) فاعلها، ويذكر بعدهما المخصوص بالمدح أو الذم فقولك: (حبذا زيدٌ)، مثل: (نعمَ الرجل زيدٌ).

ويجوز في المخصوص بالمدح هنا الرفع على أنه مبتدأ، وخبره الجملة قبلة، أو أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف، والتقدير: (هو زيدٌ)[(١)].

وابن مالك "لم يذكر هنا إعراب المخصوص بعد (حبذا) ...؛ استغناء بتقديم الوجهين في مخصوص (نعم)"[(٢)].

وذلك في قوله:

٤٩٠ – وَيُذْكَرُ الْمَخْصُوصُ بَعْدُ مُبْتَدَا ... أَوْ خَبَرَ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدَا

---

(١) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٣/ ١٧٠).

(٢) توضيح المقاصد (٢/ ٩٣٠).

الاستغناء بالمثالين (صعب وذرب)
عن تقييد المشتق الذي ينعت به

٥١٠ - وَانْعَتْ بِمُشْتَقٍّ كَـ «صَعْبٍ، وَذَرِبْ» ... وَشِبْهِهِ كَـ «ذَا، وَذِي، وَالْمُنْتَسِبْ»

يجوز أن ينعت بالاسم المشتق كـ(صعْب وذَرِب)، وهو كل اسم دل على حدث وصاحبه مما تضمن معنى الفعل وحروفه فتقول: (هذا رجل صعب) في النعت بالصفة المشبهة(١).

ويدخل في المشتق هنا اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل .. ولا يدخل فيه اسم الزمان والمكان والآلة كما ظن ابن الناظم حيث اعترض على أبيه في قوله: (وانعت بمشتق)؛ فقال:

"لو قال: (وانعت بوصف مثل صعب وذرب) لكان أمثل؛ لأن من المشتق أسماء الزمان والمكان والآلة، ولا ينعت بشيء منها، إنما ينعت بما كان صفة، وهو ما دل على حدث وصاحبه، كـ(صعب وذرب وضارب ...)"(٢).

ويجاب عن هذا بأن ابن مالك استغنى عن هذا القيد بالمثالين، فـ"تمثيله بـ(صعب وذرب) مقصود؛ إخراجا للاشتقاق غير المقصود كالصديق والفاروق ... وإخراجا لأسماء الزمان والمكان والآلات"(٣)، فكأنه قال: انعت

---

(١) ينظر: توضيح المقاصد (٢/ ٩٥٢)، وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (٢/ ٥٩٢)، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٣/ ١٩٥)، وشرح الأشموني للألفية (٢/ ٣٢٠).

(٢) شرح ابن الناظم (٤٩٣).

(٣) إتحاف ذوي الاستحقاق للمكناسي (١٨٣/٢).

بالمشتق الذي كـ(صعب وذرب) مما يتحمل ضميرا[١]، وبهذا لا يدخل عليه شيء. وهو ما أجاب به الشاطبي بقوله:

«وهذان المثالان قد يُظَن أنهما لمجرد التمثيل فقط، ولم يُحرز بهما أمراً كما رآه ابن الناظم. ولقائل أن يقول: بل أحرز بهما أموراً ضروريةً عليه، فلو لم يمثِّل لدخلت عليه، وأَخلَّت بكلامه، وذلك أن (صَعْباً، وذَرِباً) مشتقان للفاعل أو للمفعول أو نحو ذلك فحينئذ يقع نعتاً، وذلك اسمُ الفاعل نحو: (قائم، وقاعد)، واسم المفعول نحو: (مَضْرُوب ومُخْرَج)، والصفةُ المشبهةُ باسم الفاعل، وهو مثال الناظم، وأفعلُ التفضيل ...

فهذه الأشياء كلها مشتقة للفاعل أو للمفعول كما في المثال، فلو كان مشتقاً لغير ذلك لم يصح النعت، كأسماء الزمان، وأسماء المكان، وأسماء الآلات، نحو: (مَضْرِب، ومَحْبِس، ومَقْتَل، ومِطْرَقَة، ومِطْرَقَة، ومُكْحُلة) وشبه ذلك. ولابد من التحرُّز من مثل هذا» [٢].

(١) ينظر: حاشية ابن الحاج على شرح المكودي (١١/٢).

(٢) المقاصد الشافية (٤/ ٦٢٤).

الاستغناء عن تعريف التوكيد المعنوي بحصر ألفاظه

٥٢٠ - بِـ «النَّفْسِ» أَوْ بِـ «الْعَيْنِ» الِاسْمُ أُكِّدَا ... مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ الْمُؤَكَّدَا

التوكيد هو تابع يرفع الإيهام واحتمال التجوز عن المتبوع[١]. ويكون لفظيا بإعادة المؤكد بلفظه ومعنويا بألفاظ مخصوصة، وابن مالك عرف التوكيد اللفظي بقوله:

٥٣٠ - وَمَا مِنَ التَّوْكِيدِ لَفْظِيٌّ يَجِي ... مُكَرَّراً كَقَوْلِكَ: «ادْرُجِي ادْرُجِي»

وأما التوكيد المعنوي فلم يعرفه استغناء بذكر ألفاظه عن تعريفه قال المرادي:

"فالمعنوي تابع بألفاظ مخصوصة؛ فلذلك استغني عن حده بذكرها"[٢].

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص٣٥٧)، وحاشية ابن الحاج (٢/٢٣).

(٢) توضيح المقاصد (٢/ ٩٦٧).

الاستغناء بالمثال

عن شروط المنادى الموصوف بـ(ابن)

٥٨٠ - وَنَحْوَ «زَيْدٍ» ضُمَّ وَافْتَحَنَّ مِنْ ... نَحْوِ «أَزَيْدُ بْنَ سَعِيدٍ! لَا تَهِنْ»

٥٨١ - وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الِابْنُ عَلَمَا ... أَوْ يَلِ الِابْنَ عَلَمٌ: قَدْ حُتِمَا

المنادى المبني على الضم نحو: (أزيدُ بنَ سعيد)، يجوز فيه وجهان الضم على الأصل، والفتح؛ إتباعا لفتحة (ابن) أو للتركيب أو للتّخفيف فيما كَثُرَ دورُه في الاستعمال(١).

ولكن ذكر العلماء لجواز ذلك خمسة شروط: (٢)

١) أن يكون عَلَما فخرج نحو: (يا غلام ابن زيد).

٢) أن يكون المنادى مما يُضم لفظا، فخرج المنادى الذي لا تظهر فيه الحركة نحو: (يا عيسى بن مريم).

٣) أن ينعت بابن، فخرج المنعوت بغير ابن نحو: (يا زيد الكريم).

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص٤٠٤)، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٣/ ٢٦١).

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (٤٠٥)، و اللمحة في شرح الملحة (٢/ ٦٠٧)، وتوضيح المقاصد (٢/ ١٠٦٣)، وتحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة (٢/ ٥٤١)، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٤/ ١٨)، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٣/ ٢٦١)، و المقاصد الشافية (٥/ ٢٧٣)، وشرح المكودي على الألفية (ص: ٢٣٨)، وشرح الأشموني للألفية (٣/ ٢٤)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/ ٢١٦)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني (٣/ ٢١٠).

٤) أن يضاف الابن إلى علم، فخرج الابن المضاف إلى غير علم نحو: (يا زيد ابن أختنا).

٥) ألا يفصل بين (ابن) وبين موصوفه، فخرج نحو: (يا زيد الظريف ابن عمرو).

وابن مالك نص في البيت الثاني على شرطي إضافة الابن إلى علم وعدم فصله عن موصوفه، ولم ينص على باقي الشروط من كونه علما منعوتا بابن وأن يكون المنادى مما يُضم لفظا، وهذا لاستغنائه بالمثال عن ذكرها حيث جمع هذه الشروط قوله: (أزيدُ بن سعيد)[١]. قال المكودي:

«وهذه الشروط كلها مفهومة من المثال المذكور»[٢].

فـ"الشرط الأول: نبه عليه تمثيله بقوله: (ونحو زيدٍ) ...

والثاني: كون الضم فيه ظاهرا، نبه عليه المثال أيضا؛ لأن (زيدا) اسم ظهر فيه الضم، ففيه وفي أمثاله يصح هذا الحكم ...

والثالث: وهو أن يكون التابع له (الابن) لا غيره من الأسماء، نبه على هذا مثاله أيضا، فلو كان التابع غير (الابن) لزم في (زيد) الضم"[٣].

---

(١)توضيح المقاصد (٢/ ١٠٦٣).

(٢) شرح المكودي على الألفية (ص٢٣٨).

(٣) ينظر: المقاصد الشافية (٥/ ٢٧٣-٢٧٥).

الاستغناء بذكر حكم المذكر (يا ابن أمّ)
عن ذكر حكم المؤنث (يا ابنة أمّ)

٥٩٣ - وَفَتْحٌ اوْ كَسْرٌ وَحَذْفُ الْيَا اسْتَمَرّ ... فِي: «يَا ابْنَ أُمَّ! يَا ابْنَ عَمَّ!» لَا مَفَرّ

إذا كان المنادى مضافا إلى مضاف إلى ياء المتكلم نحو: (يا صديقَ أخي). فحكمه حكم المنادى المضاف إلى غير ياء المتكلم إلا في (يا ابن أمَّ، و يا ابن عمَّ) خاصة، فإنهما لكثرة استعمالهما في النداء خففا بحذف الياء منهما وجوبا، ولك بعد الحذف فتح الميم و كسرها[١].

وهذا الحكم في (يا ابن أمَّ) ليس خاصا بالمذكر (ابن) وإنما يشمل المؤنث أيضا، فيجوز أن تقول: (يا ابنة أمّ) بحذف ياء الإضافة عند النداء[٢]، قال الشاطبي:

«حكم (ابنة) في هذا الباب لم يذكره الناظم فيوهم أن حكمها مخالف لحكم (ابن) وليس كذلك»[٣].

وأجاب عنه المرادي بقوله: "فإن قلت: لم يذكر (ابنة أم) و(ابنة عم)، وحكمهما حكم (ابن أم، وابن عم)؟

قلت: كأنه استغنى بذكر المذكر عن ذكر فرعه"[٤].

---

(١) شرح ابن الناظم على الألفية (ص٤١٢)، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٤/ ٣٣)، و شرح ابن عقيل على الألفية (٣/ ٢٧٥).

(٢) ينظر: توضيح المقاصد (٢/ ١٠٨٧)، وشرح الأشموني للألفية (٣/ ٤١)، وشرح الفارضي على ألفية (٣/ ٣٥٦).

(٣) المقاصد الشافية (٥/ ٣٤٤)بتصرف.

(٤) توضيح المقاصد (٢/ ١٠٨٨).

أي أن التأنيث فرع التذكير لاحتياجه إلى علامة[1]، فاكتفى بذكر الحكم مع الأصل.

وقال المكودي: «فهم من تمثيله (يا بن أم وابن عم) أن ذلك -أيضا- مطرد في (يا ابنة أم و يا ابنة عمّ)؛ إذ لا فرق»[2].

الرد من زعم الاستغناء بقوله: (ووصف أصلي) عن قوله: وألغين عارض الوصفية

٦٥٢ - وَوَصْفٌ اصْلِيٌّ وَوَزْنُ «أَفْعَلَا» ... مَمْنُوعَ تَأْنِيثٍ بِتَا كَـ «أَشْهَلَا»

٦٥٣ - وَأَلْغِيَنَّ عَارِضَ الْوَصْفِيَّهْ ... كَـ «أَرْبَعٍ»، وَعَارِضَ الْإِسْمِيَّهْ

٦٥٤ - فَـ «الْأَدْهَمُ» الْقَيْدُ؛ لِكَوْنِهِ وُضِعْ ... فِي الْأَصْلِ وَصْفًا: انْصِرَافُهُ مُنِعْ

من أسباب منع الاسم من الصرف أن يكون وصفا على وزن (أفْعل)، إذا لم يكن مؤنثه بتاء التأنيث مثل: (أحمر حمراء، أشهل شهلاء)، بخلاف ما مؤنثه بالتاء نحو: (رجل أرمَل.. وامرأة أرْمَلة).

وشرط الوصف أن يكون أصليا أي أن أصل وضعه صفة حتى وإن استعمل بعد ذلك اسما، فلا يعتد بالصفة العارضة نحو: (هذه نسوة أربعٌ)؛ فـ(أربعٌ) في الأصل عدد استعمل وصفا عارضا، ومثله: (رجُل أرْنَب) أي ذليل، وكذا لا يعتد بعروض الاسمية إن كان في الأصل صفة، نحو: (الأدهم) -اسم للقيد- وهو في الأصل اسم للسواد، سمى به القيد عرَضا، فيمنع من الصرف لكونه في الأصل وصفًا[3].

---

(١) حاشية ابن الحاج على شرح المكودي (٢/٢٠٥).

(٢) شرح المكودي على الألفية (ص٢٤٥).

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص٤٥٣)، وشرح ابن عقيل على ألفية ==

فخلاصة البيتين أن القسمة ثلاثية:

فما كان وصفا في الأصل وهو باق على وصفيته نحو: (أشهل)، لا إشكال في منعه من الصرف.

وما كان اسما واستعمل وصفا عارضا نحو: (مررت بنسوة أربع) فهذا يصرف إلغاء للوصفية العارضة.

وأما ما كان وصفا في الأصل ولكن استعمل اسما حتى غلبت عليه نحو: (أدهم) اسم للقيد و(أسود) اسم للحية، فهذا يمنع اعتبارا بالأصل وإلغاء للاسمية العارضة(١).

قال ابن الحاج عند الكلام على قول ابن مالك: وألغينّ عارض الوصفيّه ... قال:

"هذا البيت والذي بعده لو حذفهما الناظم ما ضره للاستغناء عنهما بمفهوم: وصف أصلي"(٢).

والحق أن ابن مالك احتاج إلى بيان القيد بالبيت الثاني، وهو ما وضحه الشاطبي بقوله:

«لما قيد الوصف بالأصلي احتاج إلى بيان ما أشار إليه بالقيد، فقال: (وألغينّ عارِضَ الوصْفِيّة) يريد أن الوصفية إذا كانت عارضة للاسم، ليست في أصل وضعه، لا معتبر بها، فلا تؤثر منعًا، كما أثرت الأصلية»(٣).

==

ابن مالك (٣/ ٣٢٣)، والمقاصد الشافية» (٥/ ٥٩٠)، وشرح المكودي على الألفية (ص٢٦٨).

(١)توضيح المقاصد المسالك بشرح ألفية ابن مالك (٣/ ١١٩٤)

(٢) حاشية ابن الحاج على شرح المكودي (١٢٤/٢)

(٣) المقاصد الشافية (٥/ ٥٩٣).

يعني أن ابن مالك أراد التفريق بين عروض الوصفية وعروض الاسمية، فعروض الوصفية لا تأثير لها مطلقا، كما أن عروض الاسمية على الوصف الأصلي لا تأثير له.

فالوصف الأصلي يمنع من الصرف مطلقا حتى وإن عرضت له الاسمية.

الاستغناء بـ(معدي كرب) وبما ذكره في باب العلم عن تقييد العلم المركب

٦٦٢ - وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ مُرَكَّبَا ... تَرْكِيبَ مَزْجٍ نَحْوُ: «مَعْدِيكَرِبَا»

العلَم يُمنع من الصرف إن كان مركبًا تركيبًا مزجيًا نحو: (معدِ يكرب، وبعلبك). وشرط هذا الحكم أن يكون العلم المركب المزجي مختوما بغير (ويه)، فالمختوم بـ(ويه) يجب بناؤه نحو: (سيبويه).

وابن مالك كلامه هنا يقتضي أن كل ما ركب تركيب مزج يمنع من الصرف، سواء ختم بـ(ويه) أو لا. فيدخل في كلامه هنا العلم المختوم بـ(ويه) نحو: (سيبويه، ونفطويه، وعمرويه).

والحق أن ابن مالك لم يذكر هذا القيد اكتفاء بذكره في باب العلم بقوله: ذَا إِنْ بِغَيْرِ «وَيْهِ» تَمَّ؛ أُعْرِبَا

واستغناء عنه بالمثال؛ "لأن المثال يحرز مراده، وهو (معد يكرب)؛ إذ ليس بمختوم صوت، فيقيَّد كلامه بمثاله، ولا يدخل (سيبويه) وبابه، فكلامه هنا صحيح على كل تقدير، ولا إشكال فيه"[1].

(١) المقاصد الشافية (٥/ ٦٢٠).

قال المرادي: العلم المركب تركيب المزج إن "ختم بـ(ويه) فهو مبني على الأشهر.

فإن قلت: فلِمَ لَمْ يحترز عنه هنا؟ قلت: عن ذلك أجوبة:

أحدها: أن قوله: (معد يكربا) يقيد إطلاقه.

والثاني: أشار إلى أنه مبين في باب العلم فاكتفى بذلك"[١].

الاستغناء بالمثال

عن ذكر شروط (إذا) التي تخلف الفاء

٧٠٢ – وَتَخْلُفُ الْفَاءَ «إِذَا» الْمُفَاجَأَهْ ... كَـ «إِنْ تَجُدْ إِذَا لَنَا مُكَافَأَهْ»

جواب الشرط إذا لم يصلح أن يجعل شرطًا لـ(إنْ) أو غيرها من أدوات الشرط، يجب اقترانه بالفاء نحو قوله تعالى: ﴿**وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ ٱللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ**﴾ **[البقرة: ١٥٨]**، وقوله: ﴿**فَإِنِ ٱنتَهَوْاْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ**﴾ **[البقرة: ١٩٢]**.

وتقع (إذا) الفجائية موقع الفاء فتكون خلَفًا لها إذا كان الجواب جملة اسمية نحو: (إِنْ تَجُدْ إِذَا لَنَا مُكَافَأَة وجزاء)[٢].

ويشترط في اقتران الجواب بالفاء أن يكون الجواب جملة اسمية، غير طلبية، ولم يدخل عليها (إنّ)، ولا نفي، وأن تكون أداة الشرط (إنْ)

---

(١) توضيح المقاصد (٣/ ١٢٠٣).

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص٤٩٩)، وتحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة (٢/ ٦٣٣)، وتوضيح المقاصد (٣/ ١٢٨٤)، وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (٢/ ٨٠٥).

خاصة[1].

فلا تدخل (إذا) في الجواب إن كانت جملة الجواب فعلية نحو: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦٓ إِن شَآءَۚ﴾ [التوبة: ٢٨]

أو كانت الجملة طلبية نحو: (إنْ عصى زيد فعاقبه)، أو كانت مقترنة بـ(إنّ) ، كقوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِهِۦ عَلِيمًا﴾ [النساء: ١٢٧] ، أو كانت منفية، نحو: (إنْ قامَ زيدٌ فما عمرٌو بقائِم)[2].

وابن مالك لم يذكر شرطا من هذه الشروط، استغناء عنها بالتمثيل، قال ابن عقيل: «ولم يقيد المصنف الجملة بكونها اسمية استغناء بفهم ذلك من التمثيل»[3].

قال الشاطبي: فـ«تمثيله قيد فيما ذكر؛ إذ لم يأت (إذا) جوابا إلا بعد (إن) ومع الجملة الاسمية غير الطلبية، ذلك قوله: (كإِنْ تَجُدْ إِذَا لَنَا مُكَافَأَة) فإنه قال: (وَتَخْلُفُ الْفَاءَ «إِذَا» الْمُفَاجَأَة) فيما كان نحو هذا المثال، ومن عادته إفادة التقييد بالمثل، وقد مر من هذا شيء كثير»[4].

وبنحوه قال المرادي –رحمه الله–[5].

---

(١) ينظر: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (٢/ ٨٠٥)، والمقاصد الشافية (٦/ ١٥١).

(٢) ينظر: توضيح المقاصد (٣/ ١٢٨٤)، والمقاصد الشافية (٦/ ١٥١).

(٣) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٤/ ٣٨).

(٤) المقاصد الشافية (٦/ ١٥٢).

(٥) ينظر: توضيح المقاصد (٣/١٢٨٤: ١٢٨٥).

الاستغناء بالمثالين (رامٍ، وكامل)
عن تقييد ما يجمع على (فعلة)

٨٠٣ - فِي نَحْوِ «رَامٍ» ذُو اطِّرَادٍ «فُعَلَهْ» ... وَشَاعَ نَحْوُ «كَامِلٍ، وَكَمَلَهْ»

يجمع على (فُعَلة) باطراد نحو: (رامٍ، وقاضٍ) وهو كل ما توافر فيه خمسة شروط:

أن يكون وصفا، لمذكر، عاقل، معتل اللام، على وزن (فاعِل) تقول: (رامٍ رُماة، وقاضٍ قُضاة)، وأما الصحيح اللام فيجمع على (فَعَلة) نحو: (كامل كَمَلة)[١].

وابن مالك لم يشر إلى شيء من هذه الشروط استغناء عنها بالمثالين[٢]، فقد أشعر المثالان بأن كل صفة لمذكر عاقل على (فاعلٍ)، إن كان معتل اللام كـ(رامٍ) فإنه يجمع على (فُعَلة)، وإن كان صحيح اللام كـ(كامل) فإنه يجمع على (فَعَلَة)، قال ابن الناظم:

«وقد استغنى عن القيود المذكورة بالتمثيل بـ (رام) و (كامل)»[٣]

وقال ابن عقيل:

«واستغنى المصنف عن ذكر القيود المذكورة بالتمثيل بما اشتمل عليها وهو (رام) و(كامل)»[٤].

---

(١) ينظر: توضيح المقاصد (٣/ ١٣٨٩)، وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (٢/ ٩٠٤)، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٤/ ١٢١).

(٢) ينظر: توضيح المقاصد (٣/ ١٣٨٩)، وشرح المكودي على الألفية (ص٣٢٦).

(٣) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص٥٥٠)

(٤) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٤/ ١٢١).

الاستغناء بالمثال (كبد)
عن تقييد (فعِل)

٨١٤ – وَبِـ «فُعُولٍ»: «فَعِلٌ» نَحْوُ «كَبِدْ» ... يُخَصُّ
غَالِبًا، كَذَاكَ يَطَّرِدْ

الاسم الذي على وزن (فَعِل) نحو: (كَبِد ونمر) يجمع جمع كثرة على (فُعُول) فتقول: (كَبِد كُبُود، ونمر نُمُور)، وهو يختص به غالبًا، ولا يكادون يتجاوزون في الكثرة إلى جمعه على (فِعال)، فنحو: (ظرِب ظِراب) نادر[١].

وشرط جمعه على (فُعُول) أن يكون اسما لا صفة، لأن الصفة التي على (فعِل) تجمع على (أفعال) قليلا نحو: (نكِد أنكاد)، وقياسها أن تجمع جمع تصحيح نحو: (حذِر: حذِرون) و(يقِظ: يقِظون)[٢].

وابن مالك لم يتعرض لهذا الشرط استغناء عنه بالمثال، قال الشاطبي:

"وقوله: (نحو: كَبِدْ) تمثيلٌ أحرز به شرطاً في جمع (فَعِلٍ) على (فُعُولٍ)، وهو أن يكون اسماً لا صفة، فإنه إن كان صفة لم يجمع على (فُعُولٍ) أصلاً"[٣].

---

(١) ينظر: التكملة للفارسي (ص٤١٦)، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص٥٥٣)، وتوضيح المقاصد (٣/ ١٣٩٤)، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٤/ ١٢٨).

(٢) ينظر: التكملة للفارسي (ص٤٧٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٢٥٢).

(٣) المقاصد الشافية (٧/ ١٣٩).

الاستغناء عن ذكر حكم الألف الثالثة بذكر ما يحذف للنسب

٨٥٧ – وَإِنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذَا ثَانٍ سَكَنْ ... فَقَلْبُهَا وَاواً وَحَذْفُهَا حَسَنْ

٨٥٨ – لِشِبْهِهَا الْمُلْحِقِ وَالْأَصْلِيِّ مَا ... لَهَا، وَلِلْأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى

٨٥٩ – وَالْأَلِفَ الْجَائِزَ أَرْبَعًا أَزِلْ ... كَذَاكَ يَا الْمَنْقُوصِ خَامِسًا عُزِلْ

ذكر ابن مالك فيما يحذف لأجل إلحاق ياء النسب الألف الرابعة كما في نحو: (جمَزى وجفَلى وحُبْلى ومَلْهى)[١]، وكذا إن كانت خامسة كما في نحو: (مصطفى مصطفيّ)[٢].

ولم يذكر ابن مالك حكم الألف إذا وقعت ثالثة وهي التي في نحو: (فتى وعصا) وحكمها أن تقلب واوا مطلقا فتقول فيهما: (فتوي وعصوي)، وإنما لم يذكره استغناء بذكر ما يحذف، فإنه "لما بين ما يحذف، عُلم أن ما عداه لا يحذف، بل يقلب"[٣]؛ لأن حكم الألف في الباب متردد بين أمرين فقط (الحذف أو القلب).

---

(١) إن كانت الكلمة متحركة الثاني فالحذف لا غير، وإن كانت ساكنة الثاني فيجوز فيها الحذف والقلب واوا على تفصيل بين كونها أصلية كـ(ملهى ملهوي) أو زائدة للتأنيث كـ(حبلى حبلويّ)، أو للإلحاق نحو: (أرطى أرطوي) وحذف التي للتأنيث أولى. ينظر: علل النحو (ص٥٣٧)، والمرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب (ص٧٧)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٤٥١).

(٢) ينظر: المقاصد الشافية (٧/ ٤٤٠) وما بعدها.

(٣) توضيح المقاصد (٣/ ١٤٤٧).

الاستغناء بذكر حكم (فعيلة) عن حكم (فعولة)

٨٦٦ - وَ «فَعَلِيٌّ» فِي «فَعِيلَةَ» الْتُزِمْ ... وَ «فُعَلِيٌّ» فِي «فُعَيْلَةٍ» حُتِمْ

.....

٨٦٨ - وَتَمَّمُوا مَا كَانَ كَـ «الطَّوِيلَهْ» ... وَهَكَذَا مَا كَانَ كَـ «الْجَلِيلَهْ»

التزم العرب في النسب إلى (فَعيلة وفُعَيلة) أن يحذفوا الياء ويفتحوا العين فقالوا في (قبيلة: قَبَليّ) و(مَدِينَة: مَدَنِيّ)، وفي: (جُهَيْنة: جُهَنِيّ).

ولم يحذفوا الياء من (فَعِيلة وفُعَيلة) معتل العين فقالوا في (طَوِيلة: طَوِيليّ)، وهكذا المضعف العين مفتوح الفاء نحو: (جَلِيلَة جِليليّ)[(١)].

ويزيد النحاة بناءين آخرين لم يذكرهما ابن مالك وهما الواوي: (فَعُولَة) كـ(حلُوبَة)، و(فُعُولَة) كـ(خُنُولَة)[(٢)]، وابن مالك استغنى عنهما بذكر الحكم في (فَعيلة وفُعَيلة)، لأن الحكم واحدٌ في الجميع، قال الشاطبي:

"فما ثبت في (فَعِيلة) و (فُعَيلة) فهو ثابت في (فَعُولة) و (فُعُولة)"[(٣)].

كما أن ابن مالك في البيت الثاني لم يُمَثِّل في معتل العين بـ(فُعَيْلَة) نحو: (عُيَيْنة: عُيَينيّ)، وذلك استغناء بالتمثيل بمفتوح الفاء (فَعيلة

---

(١) ينظر: اللمع في العربية لابن جني (ص٢٠٧: ٢٠٨)، والمفصل في صنعة الإعراب (ص٢٦٠)، وتوجيه اللمع (ص٥٤١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٤٤٥).

(٢) ينظر: الخصائص (١/ ١١٦: ١١٧)، وتوجيه اللمع (ص٥٤٢)، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي (٢/ ٢٤).

(٣) المقاصد الشافية (٧/ ٤٩٢)

كالطويلة)؛ «لأن الحكم فيهما واحدٌ، مع صحة العين وعدم التضعيف، فكذلك ينبغي أن يكون الحكم فيهما مع إعلال العين ووجود التضعيف»[١]، فالعِلَّة في عدم الحذف من (فَعيلة) معتل العين موجودةٌ في (فُعيلة) معتلة العين[٢].

الاستغناء بقوله: (إن يؤل إلى فلت)

٩٠٢ - وَهَكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الْفِعْلِ إِنْ ... يَؤُلْ إِلَى «فِلْتُ» كَمَاضِي «خَفْ، وَدِنْ»

تمال الألف المبدلة في عين الفعل الأجوف نحو: (خاف، وباع، ودان) بشرط أن تصير إلى (فِلْتُ) عند إسنادها لضمير المتكلم[٣]، "يعني أن الألف الواقع بدل عين الفعل إذا كان بحيث إن أسند إلى التاء في (فعلت) صار إلى وزن (فِلت)" [٤] فتقول: (خِفْت، ودِنْت، وبِعْتُ) بخلاف: (قال قُلت) فلا تمال[٥].

---

(١) المقاصد الشافية (٧/ ٥٠٣)

(٢) وربما لم يقصدها ابن مالك جريا على عادة المتقدمين في عدم ذكرها ولا التعرض للنظر فيها، والخلاف فيها بين المتأخرين فمنهم من أجراها مجرى (فَعيلة) ك(طويلة)؛ليطرد الباب على سنن واحد، ومنهم من جعل لها حكم نفسها فأجراها على القياس من حصول التغيير والحذف فقال في (لُويزة): (لُوزي) كما قال في (قتيبة): (قُتبي). ينظر: السابق (٧/ ٥٠٤).

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص٥٧٨)، وتوضيح المقاصد (٣/ ١٤٩٣)، وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (٢/ ٩٧٣).

(٤) المقاصد الشافية (٨/ ١٤٤: ١٤٥)

(٥) ينظر: توضيح المقاصد (٣/ ١٤٩٤)، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٤/ ١٨٣)، وشرح المكودي على الألفية (ص٣٦٢).

وقد استغنى ابن مالك بقوله: (يؤل إلى فلت) عن أن يقول: إذا كان الماضي على (فعِل)، وذلك "تحقيقا لوزن الكلمة بعد اتصال الضمير بها؛ لأن وزنها الآن (فِلت)، وهي في الأصل (خوِفت وهيِبت)"[١]، فقد نقلت حركة العين إلى الفاء وحذفت بعد قلبها ألفا، فصار (خِفْت وهِبْت) فوزنهما الآن (فِلْت).

"وأيضا فللاختصار؛ لأن هذا المثال يغني عن كلام كثير؛ إذ لو قال وهكذا بدل عين الفعل إذا كان أول فعلت مكسورا فيها – لكان أطول"[٢].

الرد على ابن الحاج في زعمه الاستغناء بقوله: (حرف وشبهه) عن البيت الذي يليه

٩١٥ – حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِي... وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرِي

٩١٦ – وَلَيْسَ أَدْنَى مِنْ ثُلَاثِيٍّ يُرَى ... قَابِلَ تَصْرِيفٍ، سِوَى مَا غُيِّرَا

ذكر ابن مالك أن الحرف وشبه الحرف (وهو الأسماء المبنية) بريئان من الصرف، فلا يدخلها تصريف؛ لجمودهما، وما سواهما يدخله التصريف كالفعل المتصرف، والاسم المعرب.

ويذكر في البيت الثاني أن ما بنته العرب من الأسماء على أقلّ من ثلاثة أحرف كتاء الضمير وواوه وألفه فلا يدخله التصريف، بخلاف ما غُيّر بحذف أحد حروفه نحو: (أبٍ، يدٍ، قِ الله، قُلْ، زِن) فهذا يدخله التصريف[٣].

---

(١) المقاصد الشافية (٨/ ١٤٦).

(٢) السابق الموضع نفسه.

(٣) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص٥٨٢)، وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن ==

وبعض النحاة يرى أن البيت الأول هنا في النظم يغني عن البيت الثاني؛ لأن ما بنته العرب على أقل من ثلاثة أحرف يشبه الحرف في أصل الوضع، فهو داخل في قوله: (حَرْفٌ وَشِبْهُهُ)، ولأن ما سوى الحرف وشبهه وهما «الاسم المتمكن والفعل لا ينقصان في أصل الوضع عن ثلاثة أحرف؛ لأنهما يقبلان التصريف، وما يقبل التصريف لا يكون في أصل الوضع على حرف واحد، ولا على حرفين»(١).

قال ابن الحاج: "إن هذا البيت لا فائدة فيه مع قوله: (حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِي)؛ لأن الاسم إن كان أقل من ثلاثة أحرف فلا يدخله التصريف لشبهه بالحرف، وهو قوله في البيت الأول: (وشبهه)، فلو قال المصنف: (فليس) بفاء التفريع لكان أولى، ويكون مفرعا على كون التصريف لا يدخل في حرف وشبهه"(٢).

ويجاب عن هذا بأن مراد ابن مالك بالبيت الثاني الشروع في بيان ما تنتهي إليه حروف الاسم الذي يدخله التصريف فذكَر أقله وأكثره(٣)، فأما أقله فهو الثلاثي الذي ذكره في هذا البيت، وأما أكثره فذكره في البيت التالي بقوله:

٩١٧ – وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَمْسٌ انْ تَجَرَّدَا ... وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سَبْعاً عَدَا

فهذا البيت ليس متعلقا بما قبله وإنما هو متعلق بما بعده، فلا يستغنى

==

مالك (٢/ ٩٨٥)، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٤/ ١٩١)، وشرح الأشموني للألفية (٤/ ٤١)، وشرح الفارضي على ألفية ابن مالك (٤/ ٣٦٥).

(١) توضيح المقاصد (٣/ ١٥٠٩).

(٢) حاشية ابن الحاج على شرح المكودي (٢/ ٢٩٨).

(٣) ينظر: المقاصد الشافية (٨/٢٤٩).

عنه بما قبله.

الاستغناء بقوله: (ونحو الاستفعال)
عن المصادر التي زيدت فيها التاء

٩٣٥ - وَالتَّاءُ فِي التَّأْنِيثِ وَالْمُضَارَعَهْ ... وَنَحْوِ الِاسْتِفْعَالِ وَالْمُطَاوَعَهْ

ذكر ابن مالك أن من حروف الزيادة التاء، وأنها تزاد في أربعة مواضع:

في التأنيث كـ(قائمة)، وفي المضارع كـ(تَضرب)، وفي (الاستفعال) نحو: (استغفر مستغفر استغفار)، وفي المطاوعة نحو: (علمتُه فتعلّم، ودحرجته فتدحرج)[١].

وهناك مواضع أربعة أخرى تطرد فيها زيادة التاء، وهي "التاء في التفاعل نحو: (التغافل)، وفي الافتعال نحو: (الاقتدار) وفروعهما، وفي التفعيل والتفعال نحو: (الترديد والترداد)"[٢].

وابن مالك لم يذكر هذه المواضع الأربعة مع اطراد زيادة التاء فيها، ولذا أصلح الشاطبي هذا البيت بقوله:

«فلو قال مثلا حين ذكر التاء:

---

(١) ينظر: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (٢/ ٩٩٩)، و شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٤/ ٢٠٥)، و شرح المكودي على الألفية (ص٣٧٣)، وشرح الفارضي على الألفية (٤/ ٣٨٧).

(٢) توضيح المقاصد (٣/ ١٥٤٥).

والتاءُ في التّأْنيثِ والمُضارَعهْ ... ونَحْو الاسْتِفْعال والمُطاوعةْ
كذاكَ فِي التّفْعِيلِ والتّفْعَالِ ... كذَا مَعَ السّينِ فِي الاسْتفْعَالِ
ومِثْلُهُ تفاعل تفعّلُ ... اخْتُصّ بالمُطَاوع التّفَعّلُ

لزال هذا الشغب»[١]

والحق أن ابن مالك لم يذكرها لأنه استغنى عنها بقوله: (ونحو الاستفعال)؛ لأن (نحو الاستفعال) هي المصادر التي زيدت فيها التاء، فمقصده هو (النحو) دون التقييد بوزن محدد[٢]، قال ابن الحاج: "ويكون مراده بالنحو ماكان من المصادر التي فيها تاء زائدة"[٣].

وقال المرادي:

"ولم يذكر الناظم هذه الأربعة.

قلت: قد يمكن إدراكها في قوله: (ونحو الاستفعال) أي: ونحوه من المصادر التي زيدت فيها ولا يختص بهذا الوزن"[٤].

(١) المقاصد الشافية (٨/ ٣٥١-٤٤٠).

(٢) قال الأشموني: "في (نحو الاستفعال) من المصادر". شرح الأشموني للألفية (٤/ ٦٩).

(٣) حاشية ابن الحاج على شرح المكودي (٣٠٩/٢).

(٤) توضيح المقاصد (٣/ ١٥٤٥).

الاستغناء بتقييد الأمثلة:

«اخْشَ، وَامْضِ، وَانْفُذَا»

٩٤٠ - وَالْأَمْرِ وَالْمَصْدَرِ مِنْهُ، وَكَذَا ... أَمْرُ الثُّلَاثِيْ كَـ «اخْشَ، وَامْضِ، وَانْفُذَا»

مما تدخله همزة الوصل قياسا الأمر والمصدر من الخماسي والسداسي نحو: (انطَلِقْ انطِلاقا، واستَغفِر اسْتِغْفارا)، وكذلك أمر الثلاثي الذي سكن ثانيه في المضارع نحو: (اخْشَ) مفتوح العين، و(امْضِ) مكسورها، و(انْفُذ) مضمومها[١].

وإن كان ثاني الفعل المضارع متحركا نحو: (قُم، خَف، دِن) فلا تدخله همزة الوصل لعدم الحاجة إليها[٢].

وابن مالك أطلق في البيت (أمر الثلاثي)، ولم يقيده بما سكن ثانيه في المضارع استغناء عن القيد بالمثال "كأنه اكتفى بتقييد الأمثلة، وقد مثل بما سكن ثاني مضارعه"[٣].

"فقد فهم من المثال أن ذلك إنما يكون إذا كان ثاني المضارع ساكنا، نحو: (يخشى ويرمي وينفذ)، فلو كان متحركا لم يؤت بهمزة الوصل"[٤].

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص٥٩٢)، وتوضيح المقاصد (٣/ ١٥٥٢)، وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (٢/ ١٠٠٣)، و شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٤/ ٢٠٨).

(٢) ينظر: المقاصد الشافية (٨/ ٤٨٩).

(٣) توضيح المقاصد (٣/ ١٥٥٢).

(٤) شرح المكودي على الألفية (ص٣٧٥).

الاستغناء في الإعلال بالنقل ألا يكون من (فعِل) (افعَلّ) بذكره في الإعلال بالقلب

٩٧٦ - لِسَاكِنٍ صَحَّ انْقُلِ التَّحْرِيكَ مِنْ ... ذِي لِينٍ آتٍ عَيْنَ فِعْلٍ كَـ «أَبِنْ»

٩٧٧ - مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلَ تَعَجُّبٍ، وَلَا ... كَـ «ابْيَضَّ»، أَوْ «أَهْوَى» بِلَامٍ عُلِّلَا

تنقل للحرف الساكن الصحيح حركة حرف العلة إنْ أتى عين فِعلٍ نحو: (أبان ويُبِين) من (أبِن) وأصلهما (أبْيَن يُبْيِن).

وشرط هذا الإعلال ألا يكون ذلك في فعل التعجب نحو: (ما أقْوَمهُ وأقوم به)، أو في فعل مضعف اللام نحو: (ابْيَضّ، واسْوَدّ)، أو في فعل معتل اللام نحو: (أهْوَى)[١].

وثمّ شرط آخر لم يذكره الناظم وهو ألا يكون من (فعِل) الذي بمعنى(افعَلّ) كـ(عَوِرَ وصيِد)، فلا يعل مضارعهما (يعْوَر ويَصيد)[٢].

وابن مالك لم يذكر هذا الشرط[٣] استغناء بذكره سابقا عند ذكر شروط الإعلال بالقلب في قوله:

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص٦١١)، و تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة (٢/ ٧٥٤)، وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (٢/ ١٠٣٩)، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٤/ ٢٣٤).

(٢) ينظر: توضيح المقاصد (٣/ ١٦٠٦)، وشرح الأشموني للألفية (٤/ ١٢٣)، والمقاصد الشافية (٩/ ٢٩٧: ٢٩٨).

(٣) ينظر: المصادر السابقة الموضع نفسها.

٩٧١ – وَصَحَّ عَيْنُ «فَعَلٍ، وَفَعِلَا» ... ذَا «أَفْعَلٍ» كَـ «أَغْيَدٍ، وَأَحْوَلَا»

أي إنه تصح ولا تعل عينُ كلِّ فعل أجوفٍ إذا كان الوصف منه على (أفعل فعلاء) نحو: (حَوِل أحْول حوْلاء)، (غَيِد أغْيد غيداء) كما صحت في مصدرهما (الفَعَل) وهو (الحَوَل والغَيَد)[(١)].

قال المرادي:

"وزاد في التسهيل شرطا آخر[(٢)]، وهو ألا يكون موافقا لـ(فعِل) الذي بمعنى (افعَلّ) نحو: (يعْوَر ويَصيد) مضارعا (عَوِرَ وصيد)، وكذا ما تصرف منه نحو: (أعوره الله)، وكأنه استغنى عن ذكره هنا بذكره في الفصل السابق في قوله:

٩٧١ – وَصَحَّ عَيْنُ «فَعَلٍ، وَفَعِلَا» ... ذَا «أَفْعَلٍ»

.....

فإن العلة واحدة"[(٣)].

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص٦٠٨)، وتوضيح المقاصد (٣/ ١٥٩٩)، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٤/ ٢٣٠)، والمقاصد الشافية (٩/ ٢٥١).

(٢) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص٣١١)، وشرح الكافية الشافية (٤/ ٢١٤٠)، وتمهيد القواعد (١٠/ ٥١٥٧).

(٣) توضيح المقاصد (٣/ ١٦٠٦)، وينظر: شرح الأشموني للألفية (٤/ ١٢٣).

الاستغناء بالمثال (ظلت)

عن ذكر شروط الحذف من المضعف

٩٩٠ - «ظَلْتُ، وَظِلْتُ» فِي «ظَلِلْتُ» اسْتُعْمِلَا ... وَ «قِرْنَ» فِي «اقْرِرْنَ»، وَ «قَرْنَ» نُقِلَا

ذكر ابن مالك أن العرب تحذف عين الفعل (ظلّ) إذا كان على صورة (ظلت)، وتستعمله على ثلاثة أوجه: (ظَلْتُ، ظِلْتُ، ظَلِلْتُ).

وهذا الحكم ليس خاصا بالفعل (ظلّ)[١] بل هو عام في كل فعل اجتمعت فيه عدة شروط:

أن يكون مضعفا ثلاثيا، فلا يحذف من غير المضعف نحو: (خرجت) وغير الثلاثي نحو: (زلزل).

وأن يكون المحذوف مكسورا، فلا يحذف من المفتوح نحو: (فرَرت)، ولا المضموم نحو: (حبُبت).

وأن يكون مبنيا للفاعل، فلا يحذف من المبني للمفعول نحو: (ظُنِنت).

وأن يكون الفعل متصلا بضمير الرفع المتحرك، فلا يحذف من: (ظلوا). مثلا

وأن يكون الفعل ماضيا، فلا يحذف من الأمر والمضارع نحو: (يظلّ، وظلّ) واستثنى فعل الأمر (قِرن)[٢].

وابن مالك لم يذكر في النظم شرطا من هذه الشروط، استغناء عنها

---

(١) ينظر: حاشية ابن الحاج على شرح المكودي (٢/٣٥٤).

(٢) ينظر: المقاصد الشافية: (٩/٤١٥)، وتوضيح المقاصد (٣/ ١٦٣٦)، وشرح الأشموني للألفية (٤/ ١٥٣)، وشرح الفارضي على ألفية ابن مالك (٤/ ٤٨٣).

بالمثال قال الشاطبي: "واعلم أن تمثيله أحرز شروطا معتبرة"[١].

فـ(ظلت) في البيت تمثيل لكل فعل ماض، ثلاثي، مضعف، مكسور العين، مبني للفاعل، متصل بضمير الرفع المتحرك.

الاستغناء بالمثال (تَبَيَّنُ الْعِبَر)

عن ذكر شروط حذف التاء

٩٩٥ - وَمَا بِتَاءَيْنِ ابْتُدِي قَدْ يُقْتَصَرْ ... فِيهِ عَلَى تَا كَـ «تَبَيَّنُ الْعِبَرْ»

المضارع المبدوء بتاءين نحو: (تتَبيّن) قد تحذف منه إحدى التاءين ويقتصر فيه على تاء واحدة، نحو: (تَبيّنُ العبر)، وذلك استثقالا لتوالي الأمثال[٢]، ولا يجوز فيه الإدغام "لما يؤدي إليه من اجتلاب همزة الوصل، وهي لا تكون في المضارع، فعدلوا إلى التخفيف بحذف إحدى التاءين"[٣].

ويشترط لجواز حذف إحدى التاءين هنا شروط:

الأول: أن تكون التاءان مفتوحتين، فلا يجوز الحذف في نحو: (تُتحمل وتُتبين)؛ لما يؤدي إليه الحذف من الإلباس.

الثاني: أن يكون الفعل مضارعا؛ لأنه هو الذي يمتنع فيه الإدغام، بخلاف الماضي والأمر فلا يستثقل فيه تتابع التاءين، ولا يتعذر فيه الإدغام[٤]، ولأنه لو حذف إحدى التاءين منه لالتبس بغيره نحو: (تتابع:

---

(١) المقاصد الشافية: (٩/٤١٥).

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص٦١٩)، وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (٢/ ١٠٦٤)، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٤/ ٢٥٢).

(٣) توضيح المقاصد (٣/ ١٦٤٦)، والمقاصد الشافية (٩/ ٤٦٥).

(٤) ينظر: توضيح المقاصد (٣/ ١٦٤٦).

تابع)[١].

الثالث: ألا تكون في الكلمة تاء ثالثة محذوفة نحو: (تتابع) وأصله: (تُتتابعُ)؛ لما يؤدي إليه الحذف من الإخلال بالكلمة.

وابن مالك لم يذكر شرطا من هذه الشروط استغناء عنها بالمثال، فقد قال الشاطبي:

«واعلم أن الناظم لم يبين كل البيان شرط الحذف في هذه المسألة إلا أن يفهم له ذلك من التمثيل»[٢].

وقال بعد ذكره الشرط الثاني: «وهذا الشرط أيضا أحرزه تمثيل الناظم بالمضارع»[٣].

وقال بعد ذكره الشرط الثالث: «وهذا الشرط أيضا مأخوذ من تمثيله بـ(تَبينُ)، لأن الأصل فيه أن يكون بتاءين خاصة»[٤].

(١) ينظر: المقاصد الشافية (٩/ ٤٦٧).

(٢) المقاصد الشافية (٩/ ٤٦٦).

(٣) السابق (٩/ ٤٦٨).

(٤) السابق الموضع نفسه.

خاتمة البحث

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلّ اللهم على سيدنا محمد خاتم الأنبياء ﷺ ... وبعد؛

فبَعْد تلك المعايشة لألفية ابن مالك وشروحها، والتي حاولت من خلالها إبراز ظاهرة الاستغناء في نظم الألفية، والتي عرفنا منها أن ابن مالك اعتمد على فكرة الاستغناء في بناء نظم الألفية، وعوّل عليها في ضبط الأحكام والتعريفات، وفي إحكام الشروط والقيود والضوابط، فقد ورد الاستغناء في أكثر من ثلاثين موضعا في الألفية، **واستخدمه ابن مالك بصور متعددة، والتي منها ما يأتي:**

- ✓ استغنى ابن مالك بقيد في التعريف عن غيره من القيود كما في استغنائه بقيد الإفادة عن قيدي تمام الفائدة والوضع أو القصد.
- ✓ استغنى ابن مالك بشرط عن غيره الشروط كما في استغنائه بشرط عدم الإلغاء في (ذا) الموصولة عن شرط ألا تكون موصولة وألا يأتي بعدها اسم إشارة، وكما في استغنائه باشتراط اتحاد الوقت بين المفعول المطلق وفعله عن شرط كونه من الأفعال القلبية.
- ✓ استغنى بالمشتق عن المؤول به كما في قوله: "وإن يشتق فهو ذو ضمير مستكن".
- ✓ استغنى بتقييد شيء عن تقييد غيره في الباب كما في استغنائه بتقييد الفعلين (علم وظن) عن تقييد سائر أفعال القلوب التي تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر.
- ✓ استغنى بتعريف شيء عن تعريف غيره كما في استغنائه بحد النكرة عن حد المعرفة، وبحد اسم فعل الأمر عن حد اسم الفعل من الماضي

والمضارع.

✓ استغنى بحصر ألفاظ التوكيد المعنوي عن حدها، وكذا حصر المعارف عن تعريفها.

✓ استغنى بالشيء عما يشبهه كما في استغنائه بالصفة عن الحال فيما يعتمد عليه اسم الفاعل ليعمل، وكما في استغنائه بتاء المطاوعة في بناء الفعل للمفعول عن غيرها من التاءات الزوائد في الماضي، وكما في استغنائه عن شرط عدم الفصل في نحو: (زيد قام وعمرا أكرمته) بما يشبهه من نحو قولهم: (قام زيد وأما عمرا أكرمته).

✓ استغنى بما ذكره في فصل آخر من الألفية كما في استغنائه في الإعلال بالنقل عن شرط ألا يكون الفعل من (فعِل) التي بمعنى (افعلّ) بما ذكره في الفصل السابق قبله.

➢ وأكثر ما استخدمه ابن مالك في هذه الظاهرة هو الاستغناء بالمثال، فالمثال في الألفية كان مستندا قويا يعتمد عليه ابن مالك في التعريفات، والشروط، والضوابط، والأحكام **وأغناه عن كثير من الكلام كما قال الشراح، ومما استغنى فيه ابن مالك بالمثال:**

✓ التعريفات كما في تعريف المبتدأ والخبر، والفاعل.

✓ الشروط كما في شروط ما يجمع جمع مذكر سالما، وشرط كون الوصف عاملا حتى يحذف منه العائد المجرور في باب الصلة، وشروط المنادى الموصوف بابن، وشروط ما تخلف فيه الفاء (إذا) المفاجأة، وشروط ما يجمع على (فعلة) بالضم أو الفتح، وشروط ما تحذف منه العين من المضعف، وشروط ما تحذف منه التاء من المضارع نحو: (تبين العبر).

✓ القيود كما في استغنائه بالأمثلة عن تقييد المشتق الذي ينعت به.

➢ **وليس معنى هذا أن كل المواضع التي ادعي فيها الاستغناء في الألفية مسلمة لمدعيها**، بل أجاب البحث عن بعض المواطن التي زعم فيها بعض العلماء إغناء بيت عن غيره، أو كلمة في بيت عن غيرها، أو إنه لا فائدة من هذا البيت أو الكلمة في البيت، ومن ذلك:

- ✓ الرد على ابن الحاج في ادعائه أن قول ابن مالك: وألغين عارض الوصفية ... البيت والذي بعده لو حذفهما الناظم ما ضره لأنه يغنى عنهما مفهوم قوله: وصف أصلي.
- ✓ وكذا الرد على أبي حيان في ادعائه أن قول ابن مالك: (وقد يكون نعت محذوف عرف .. البيت) يغني عنه قوله –في البيت قبله: (أو جا صفة).
- ✓ وكذا الرد على ابن الحاج في زعمه أنه لا فائدة من قول ابن مالك: (وليس أدنى من ثلاثي يرى)؛ لأنه يغني عنه قوله: (حرف وشبهه من الفعل بري ...البيت).

➢ أجابت دراسة ظاهرة الاستغناء في الألفية عن أكثر من عشرة اعتراضات وجهت لابن مالك في نظمه للألفية.

ثبت المصادر والمراجع

القرآن الكريم

إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، لبرهان الدين بن قيم الجوزية، تح د/ محمد بن عوض السهلي، الناشر: أضواء السلف – الرياض الطبعة: الأولى، ١٣٧٣ هـ – ١٩٥٤م.

ألفية ابن مالك، الخلاصة في النحو تح د/ عبد المحسن القاسم، ط٤ – سنة ٢٠٢١م

أمالي ابن الحاجب، تح د/ فخر صالح سليمان قدارة، الناشر: دار عمار – الأردن، دار الجيل – بيروت، سنة: ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩ م.

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام تح/ يوسف البقاعي، الناشر: دار الفكر.

تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة لابن الوردي، تح د/ عبد الله الشلال، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض– المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م

التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي تح د/ حسن هنداوي، الناشر: دار القلم – دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا– ط١.

تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك تح/ محمد كامل بركات، الناشر: دار الكتاب العربي، سنة النشر: ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م.

التصريح بمضمون التوضيح في النحو للشيخ خالد الأزهري، الناشر: دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان – الطبعة: الأولى ١٤٢١ هـ– ٢٠٠٠ م.

التكملة لكتاب الإيضاح العضدي، تح د/ كاظم بحر المرجان، الناشر: عالم الكتب، بيروت – لبنان، ط٢ – سنة ١٤١٩ هـ – ١٩٩٩ م.

تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش دراسة وتحقيق أد/ علي محمد فاخر وآخرون، الناشر: دار السلام – القاهرة – مصر، ط١، ١٤٢٨ هـ

توجيه اللمع شرح كتاب اللمع لابن الخباز تح د/ فايز زكي دياب، دار السلام – القاهرة، مصر – ط٢ سنة: ٢٠٠٧م

توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، شرح وتحقيق د/ عبد الرحمن علي سليمان، الناشر: دار الفكر العربي– الطبعة : الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.

حاشية ابن الحاج على شرح المكودي لألفية ابن مالك، إشراف/ مكتب البحوث

والدراسات، الناشر/ دار الفكر – بيروت – لبنان سنة ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.
حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت–لبنان ط١ – ١٤١٧ هـ –١٩٩٧م.
الخصائص لابن جني، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة، بدون تاريخ طباعة.
ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان، تح/ رجب عثمان محمد– مراجعة: رمضان عبد التواب– الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة– ط١، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م.
شرح الأشموني على ألفية ابن مالك = منهج السالك إلى ألفية بن مالك ، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت– لبنان –الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م
شرح ألفية ابن مالك للمكناسي = إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق، تح/ حسين بركات، مكتبة الرشد – الرياض، ط١ سنة: ١٩٩٩م.
شرح تسهيل الفوائد، لابن مالك، تح د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، سنة: ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠ م.
شرح شافية ابن الحاجب للرضي الأستراباذي، تح/ محمد محيى الدين وآخرين – الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان– عام النشر: ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م.
شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب للجوجري، تح/ نواف الحارثي، الناشر/ الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط١ سنة ١٤٢٣هـ ٢٠٠٤م.
شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح/ محمد محيي الدين – الناشر : دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه ط٢٠ – ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠م
شرح الفارضي على ألفية ابن مالك، تح/ أبو الكميت، محمد مصطفى الخطيب، الناشر: دار الكتب العلمية، لبنان – بيروت، ط١، ١٤٣٩ هـ – ٢٠١٨ م
شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام، تح/ محمد محيى الدين، الناشر: القاهرة، ط١١، سنة: ١٣٨٣هـ
شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تح/ عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث – مكة المكرمة، الطبعة: الأولى.
شرح المفصل للزمخشري، قدم له الدكتور/ إميل بديع يعقوب– الناشر: دار الكتب

العلمية، بيروت – لبنان – الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م
شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف، تح د/ عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، عام النشر: ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٥م
شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، لبدر الدين بن مالك تح/ محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠م
علل النحو، لابن الوراق تح/ محمود جاسم الدرويش، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض / السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م.
اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ تح/ إبراهيم بن سالم الصاعدي– الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، لسعودية – ط١ ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م
اللمع في العربية، لابن جني تح/ فائز فارس، الناشر: دار الكتب الثقافية – الكويت.
متن الآجرومية، لابن آجُرُّوم، الناشر: دار الصميعي، بدون رقم الطبعة، سنة ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م.
المرتجل في شرح الجمل، لابن الخشاب، تح/ علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م
المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري تح د/ علي بو ملحم، الناشر: مكتبة الهلال – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م.
المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية لأبي إسحاق الشاطبي، تح أ د/ عياد بن عيد الثبيتي وآخرين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث– جامعة أم القرى – مكة المكرمة – ط١ سنة: ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.
المقدمة الجزولية في النحو لأبي موسى الجزولي، شرح وتحقيق د/ شعبان عبد الوهاب محمد .. بدون بيانات طباعة ونشر.
منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان الأندلسي، الناشر/ أضواء السلف، سنة ١٩٤٧هـ.

محتويات البحث

مقدمة البحث ٩٣
الاستغناء في تعريف الكلام بالمثال أو بالإفادة..... ٩٦
الاستغناء بتعريف اسم فعل الأمر عن تعريف اسم الفعل الماضي والمضارع ١٠٠
الاستغناء بالمثال عن شرطي الإفراد وعدم التصغير ١٠٣
الاستغناء بالمثالين (عامر ومذنب) عن ذكر شروط ما يجمع جمع مذكر سالم ١٠٤
الاستغناء بحد النكرة عن حد المعرفة.....١٠٥
الاستغناء بشرط عدم الإلغاء لـ(ذا) الموصولة عن غيره من الشروط١٠٧
الاستغناء عن حد المبتدأ والخبر بالأمثلة.....١٠٩
الاستغناء بذكر المشتق عن ذكر المؤول به.....١١٠
الاستغناء عن تقييد الفعل الممتنع تقديمه على المبتدأ بتقييد غيره ١١٢
الاستغناء عن تقييد أفعال القلوب بتقييد (علم وظن).....١١٤
الاستغناء بالأمثلة عن تعريف الفاعل ١١٦
الاستغناء بتاء المطاوعة عن غيرها من التاءات الزوائد في الماضي١١٩
الاستغناء عن اشتراط عدم الفصل في نحو: (زيدٌ قام وعمرًا أكرمته) ١٢١
الاستغناء باشتراط اتحاد الوقت عن اشتراط كون الفعل قلبيا.....١٢٢
الاستغناء بالصفة عن الحال والاستغناء بحذف الموصوف عن غيره ١٢٤
الاستغناء بالمثالين (صعب وذرب) عن تقييد المشتق الذي بنعت به١٢٨
الاستغناء عن تعريف التوكيد المعنوي بحصر ألفاظه ١٣٠
الاستغناء بالمثال عن شروط المنادى الموصوف بـ(ابن) ١٣١
الاستغناء بذكر حكم المذكر (يا ابن أمّ) عن ذكر حكم المؤنث (يا ابنة أمّ) ١٣٣
الرد من زعم الاستغناء بقوله: (ووصف أصلي) عن قوله: وألغين عارض الوصفية ١٣٤

الاستغناء بـ(معدي كرب) وبما ذكره في باب العلم عن تقييد العلم المركب ١٣٦
الاستغناء بالمثالين (رامٍ، وكامل) عن تقييد ما يجمع على (فعلة) .. ١٣٩
الاستغناء بالمثال (كبد) عن تقييد (فعِل) ١٤٠
الاستغناء عن ذكر حكم الألف الثالثة بذكر ما يحذف للنسب ١٤١
الاستغناء بذكر حكم (فعيلة) عن حكم (فعولة) ١٤٢
الاستغناء بقوله: (إن يؤل إلى فلت) ١٤٣
الرد على ابن الحاج في زعمه الاستغناء بقوله: (حرف وشبهه) عن البيت الذي يليه ١٤٤
الاستغناء بقوله: (ونحو الاستفعال) عن المصادر التي زيدت فيها التاء ١٤٦
الاستغناء بتقييد الأمثلة: «اخْشَ، وَامْضِ، وَانْفُذَا» ١٤٨
الاستغناء في الإعلال بالنقل ألا يكون من (فعِل) (افعَلّ) بذكره في الإعلال بالقلب ١٤٩
الاستغناء بالمثال (ظلت) عن ذكر شروط الحذف من المضعف ١٥١
الاستغناء بالمثال (تَبَيَّنُ الْعِبَر) عن ذكر شروط حذف التاء ١٥٢
خاتمة البحث ١٥٤
ثبت المصادر والمراجع ١٥٧
محتويات البحث ١٦٠